مجلة الصناعة والتنمية

الهيئة العامة للصناعة
PUBLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

السنة الرابعة عشرة – العدد 86 – مايو – 2014م

9 June 2014

الاحتفال بيوم الاعتماد العالمي

Accreditation: Delivering confide

الهيئة العامة للصناعة تكرم موظفيها المتميزين والقدامى

"الهيئة" تتسلم ٤،٨ ملايين متر مربع بمنطقة الشدادية من البلدية رسمياً

الجمعة لـ الصناعة والتنمية: القطاع الصناعي لا يغرد بمفرده

الآلاف ربحوا معنا!

كُن النجم واربح مع التجاري

حساب النجمة

7,000 د.ك

يومياً

و 100,000 د.ك

في 4 سحوبات كبرى

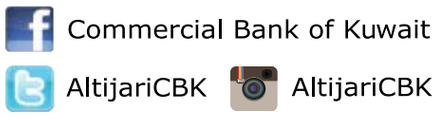

التجاري

1-888-225 cbk.com

التجاري ... هو إختياري

تطبق الشروط والأحكام ن-ج /2014/2

قرارات وزارية

قرار وزاري رقم (٢٠١٤/١٦)
بشأن اعتماد اللوائح الفنية والمواصفات القياسية الخليجية كلوائح فنية ومواصفات قياسية كويتية

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع،،،

- على المرسوم بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٧٧ في شأن التوحيد القياسي.
- وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٩٦ في شأن إصدار قانون الصناعة ولائحته التنفيذية المعدل بنظام التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ بشأن الموافقة على النظام الأساسي لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- وعلى قرارات مجلس إدارة هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعها الثامن عشر المنعقد بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢م.
- وعلى قرارات المجلس الفني لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعه الثلاثين المنعقد بتاريخ ٢٠١٣/٩/٨م والواحد والثلاثين المنعقد بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٩م.

قرار

مادة أولى

تعتبر لوائح فنية كويتية، اللوائح الفنية الخليجية (المواصفات الالزامية) وعددها ٣٤ والواردة بالجدول المرفق بالقرار، كما تعتبر مواصفات قياسية كويتية، المواصفات القياسية الخليجية (المواصفات الاختيارية) وعددها ٣١٤) والواردة بالجدول المرفق بالقرار.

مادة ثانية

تلغى جميع القرارات السابقة بشأن اعتماد اللوائح الفنية والمواصفات القياسية الكويتية تتعارض مع هذا القرار.

مادة ثالثة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره بالنسبة للمواصفات القياسية، وبعد ستة شهور من تاريخ نشره بالنسبة للوائح الفنية وعلى الجهات المختصة تنفيذ ما جاء به من أحكام.

نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير التجارة والصناعة
رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة والصناعة
د. عبدالحسن مدعج المدعج

المحتويات

● حصاد الهيئة (٦-٢١)

- الهيئة العامة للصناعة تتسلم أراضي الشدادية ٦ (٦-٧)
- الهيئة تكرم موظفيها القدامى والمتميزين ٨ (٨-١١)
- الهيئة تستقبل أعضاء منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ١٤ (١٢-١٣)
- "منا وفينا" كرمت الفائزين في المسابقة البيئية (١٨-١٩)
- ١٥٧ متدرباً الحصاد التدريبي لشهري فبراير ومارس١٨ (٢٠٢١)

● معارض صناعية

- الهيئة تشارك في معرض بروجكت قطر ٢٠١٤ (٢٢)

● لقاء العدد

- الجمعة لـ «الصناعة والتنمية»: القطاع الصناعي لا يغرد بفرده. (٢٤-٢٧)

● موضوع العدد

- المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى ركائز خطة التنمية في الكويت (٢٨-٣٣)

● صنع في الكويت

- يوركان للسجاد أول مصنع في الشرق الأوسط لصناعة السجاد وفقاً لرغبة العميل (٣٤-٣٦)

● تجربة صاحب مشروع حرفي

- ورود العثمان: المرأة الكويتية طموحاتها بلا حدود والإرادة وراء أي مشروع مثمر وناجح. (٣٨-٤٠)

● إستطلاع صناعي

- صناعيون: الصناعة أهم ركائز الاقتصاديات الصلبة (٤٢-٤٧)

● تحقيق صناعي

- القطاع الصناعي الأكثر قدرة على استيعاب الكفاءات والخبرات الوطنية (٤٨-٥٢)
- صناعيون: تنفيذ المشاريع العملاقة في خطة التنمية الجديدة نقلة نوعية في الأداء الاقتصادي (٥٤-٥٧)

● ملف التقييس

- المنظمة العربية للتنمية الصناعية تحتفل باليوم العربي للتقييس (٥٨-٥٩)
- الكويت استضافت الاجتماع الـ ١٩ للجنة الدائمة لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية. (٦٠-٦١)
- عمان استضافت الندوة الخليجية الخامسة عشرة حول التبغ والتجارة. (٦٢-٦٣)
- مقالة.. ٩ يونيو الاحتفال بيوم الاعتماد العالمي (٦٤-٦٥)

● تحقيق صناعي

- تدوير النفايات.. صناعة واعدة تحقق الربح وتحمي البيئة (٦٦-٧١)

● قصة آلة عبر الزمن..

- الحديد من أقدم المعادن المكتشفة وعصب الحياة على مر العصور. (٧٢-٧٣)

مجلة شهرية تهتم بقضايا
الصناعة والتنمية
تصدرها الهيئة العامة للصناعة
دولة الكويت

رئيس التحرير
محمد فهاد العجمي

مدير التحرير
شملان حمود الجحيدلي

سكرتير التحرير
علي عبد الله جاسم

هيئة التحرير
م. زينب عبدالله حسين
م. مريم عباس الفرس
م. فايزة أحمد المذكور
دلال الرفدي
بدور المطوع

دولة الكويت، ص.ب: ٤٦٩٠
الصفاة - الرمز البريدي: ١٣٠٤٧
تلفون البدالة: ٢٥٣٠٢٢٢٢
فاكس: ٢٥٣٠٢٧٧٧
العلاقات العامة: ٢٥٣٠٢٠٣٠
قسم الإعلام: ٢٥٣٠٢٢٨٠

www.pai.gov.kw
e-mail: industry@pai.gov.kw
المراسلات توجه باسم السيد
رئيس تحرير مجلة الصناعة والتنمية
ص.ب: ٤٦٩٠ - الصفاة
الرمز البريدي: ١٣٠٤٧ الكويت
تلفون: ٢٥٣٠٢٨٨٨
فاكس: ٢٥٣٠٢٢٨٩

طبعت في مطابع
القبس التجارية

تصدر عن
الهيئة العامة للصناعة
وتوزع مجاناً

الآراء والمعلومات الواردة في المقالات والبحوث والدراسات المختلفة في هذه المجلة تعبر عن رأي كاتبها وليس بالضرورة عن رأي الهيئة ولا يسمح بالاقتباس منها وإعادة نشرها كلياً أو جزئياً إلا بعد الحصول على موافقة رئيس التحرير

الهيئة العامة للصناعة
PUBLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

إليكم

بين يديك عزيــزي القارئ عدد جديد من مجلــة كل الصناعيين «الصناعة والتنمية» نوثق عبره تكريم الهيئة العامة للصناعة لموظفيها المتميزين والقدامى كتقليد ســنوي يعكس حرص الهيئة على التقدير المعنوي اللازم للمجتهدين والمخلصين من أســرة العاملين فيها تحت رعايــة وحضور معالــي نائب رئيس مجلــس الوزراء وزيــر التجارة والصناعــة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامــة للصناعة الدكتور عبد المحســن المدعج وحضــور المدير العام للهيئــة بالتكليف محمد فهاد العجمي، فهنيئا للمكرمين والمكرمات.

وكما عودناكــم فإننا ومن خلال مجموعة كبيــرة من التحقيقات والاستطلاعات واللقاءات نقدم لكم نبض القطاع الصناعي والعاملين فيه ورؤيتهم لمشاكل القطاع وحلولها، حيث نستهل العدد بموضوع حول أهميــة الصناعة باعتبارها إحدى أهم الركائز للاقتصاديات الصلبة فــي العالم، فيمــا أفردنا صفحات جديدة للحديث عن المشــروعات الصغيرة باعتبارها حجر الزاوية لأي نهضة صناعية مستهدفة.

وفــي تحقيق صناعي مطــول أكد عدد من الخبراء والمســؤولين علــى أن القطاع الصناعي هو الأكثر قدرة على اســتيعاب الكفاءات والخبرات الوطنية الباحثة عن فرص العمل المناسبة.

وتمتد قائمة التحقيقات والاســتطلاعات لتشــمل موضوعا حول أهميــة تنفيذ المشــروعات الصناعيــة العملاقة في خطــة التنمية الجديدة وانعكاس ذلك على المناخ الصناعي العام في البلاد.

أمــا لقاء العدد فقد حدثنا فيه بشــكل شــامل وجــريء الرئيس التنفيذي لشــركة أملاك كابيتــال القابضة د. محمود الجمعه مؤكدا على أن القطاع الصناعي قادر على إحداث نقلة نوعية لو تم التوصل إلى حلــول موضوعية وســريعة لمشــاكله، ومؤكدا علــى أن القطاع الصناعي لا يغرد بمفرده، وإنما عبر منظومة متكاملة الأبعاد.

هذا ويضم العدد العديد من الابواب الثابته مثل صنع في الكويت، وتجربة صاحب مشروع حرفي، وحصاد الهيئة وملف التقييس وغيره من الأبواب الأخرى..

فأهلا بكم وبمقترحاتكم،،،،،،،

أسرة التحرير

6

8

20

38

الهيئة العامة للصناعة تتسلم أراضي

كشف وزير التجارة والصناعة د. عبد المحسن المدعج عن استلام الهيئة العامة للصناعة لأراضي منطقة الشدادية من البلدية رسميًا، مشيرًا إلى تأخر تسليم هذه المنطقة لأكثر من عام كان نتيجة أمور فنية.

وأضاف الوزير خلال مؤتمر صحافي عقد في الهيئة العامة للصناعة أنه منذ أيام قليلة تمكنت الهيئة من حل المشكلة مع بلدية الكويت، لافتاً إلى أن هذه المنطقة ستحل مشكلة الصناعيين كونها تحوي قسائم متنوعة.

وأشار إلى أن الهيئة سوف تدفع عجلة التنمية إلى الأمام من خلال تطوير العديد من الأراضي منها أرض النعايم، مؤكداً على المضي قدمًا بتطبيق الخطط الموضوعة في البرنامج الحكومي الخاص بالصناعة ودعم خطط التنمية في الكويت.

وأضاف أن ندرة الأراضي الصناعية من أهم العقبات التي واجهت الصناعيين مما تسبب في خسارة العديد من المشاريع، وعلى الرغم من ذلك من الضروري ألا نلتفت إلى الوراء وأن ننظر إلى الأمام، وأن نسابق الزمن، لتعويض ما فاتنا، وقال الوزير إن القطاع الصناعي له مخططات على الورق وسيتم تفعيلها من خلال برنامج تنفيذي لصناعات متعددة ومنفردة، كما هو مخطط لها في منطقة الزور أن تكون صناعات مرادفة للصناعات النفطية نظراً لقربها

منطقة الشداديةمن البلدية رسمياً

من المنشآت النفطية وخطوط الإمداد، بالإضافة إلى التوسع في المناطق الحرفية والصناعات المتدرجة والصغيرة كما هو مخطط.

ومن جانبه قال المدير العام للهيئة العامة للصناعة بالوكالة محمد فهاد العجمي إن إجمالي مساحة القسائم الصناعية في الشدادية يبلغ ٤ ملايين متر مربع، وسوف تظهر معالم البنية التحتية خلال عام، ثم يتبع ذلك تحديد أولويات التسليم ومن يقع عليه الاختيار خلال الـ ٣ سنوات المقبلة شريطة الالتزام بآليات التسليم.

وأضاف: إن المقاول يعمل حالياً في قطعة ١١ في صبحان وفور الانتهاء منها سيتم دراسة كيفية توزيع القسائم بما هو في صالح الصناعيين من خلال تسليم مناطق مجاورة للمناطق الحالية، أو إنشاء مصانع جديدة.

ومن جهتها قالت غدير العنزي عضو في مشروع الشدادية الصناعي إن المشروع يقع على بعد ١٣,٤٠ كيلو متراً غرب مطار الكويت الدولي وجنوب غرب طريق الدائري السابع وتبلغ مساحته ٤,٨ ملايين متر مربع، أي ما يقارب ٥٠٠ هكتار، والموقع عبارة عن شبه منحرف ذي متوسط طول ٢,٥ كم ومتوسط ٢ كيلو متر مربع ويحيط بالمشروع حزام أخضر بعرض ١٠٠ متر.

وأفادت بأن المقاول الرئيسي شركة مشرف واستشاري التصميم دار أس أس أتش إنترناشيونال للاستشارات الهندسية، فيما بلغت قيمة العقد ٨٤,٨ مليون دينار وتبلغ مدة العقد ١٠٩٥ يوماً، أما مدة الصيانة ٧٣٠ يوماً.

تفعيل ١٥ إجراء الكترونيا

قال مدير إدارة مركز المعلومات ودعم القرار السيد/ عبد الكريم تقي إنه تم تفعيل ١٥ إجراء إلكترونيًا بهدف تسهيل الإجراءات للمستثمر الصناعي ومنها إمكانية دفع الرسوم دون الرجوع للهيئة، لافتًا إلى أن تلك الإجراءات ستكون متاحة أمام المستثمر من دون مراجعة الهيئة أون لاين.

وبين أن تلك الإجراءات الخمسة عشر هي جزء من ١٥٠ إجراء يتم طلبها من المستثمر، وفي حال نجاح تجربة تلك الإجراءات سيتم تعميم بقية الإجراءات الأخرى.

وعن بقية الإجراءات المتوقع تدشينها في المرحلة القادمة لفت تقي إلى أن هيئة الصناعة بصدد استكمال باقي الإجراءات إلكترونيا وتفعيل المسح الصناعي الإلكتروني آلياً كل ستة أشهر بعد ما كانت في السابق تستغرق عامين، وقال إن الهيئة بصدد الربط مع الجهات المعنية في المعاملة الصناعية.

«الهيئة» تقيم حفلها السنوي لتكريم موظفيها

تحت رعاية وحضور معالي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة د. عبد المحسن المدعج وبحضور السيد محمد فهاد العجمي المدير العام بالتكليف أقامت الهيئة العامة للصناعة الحفل السنوي الثامن لتكريم موظفيها المتميزين والعاملين المتقاعدين الذين أمضوا ٢٥ سنة في الخدمة، وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٤/٤/٩ وقد ألقى معالي الوزير كلمة بهذه المناسبة قال فيها إن القطاع الصناعي في الكويت يعول كثيراً على الهيئة العامة للصناعة لدفع عجلة التنمية في البلاد، مؤكداً أنه يجب على كل منا أن

المتميزين والقدامى تحت رعاية وحضور وزير التجارة والصناعة

يعي أنه شريك في هذا البلد ليعمل كلٌ في موقعه ضمن مجموعة واحدة تلتئم من أجل المساهمة في بناء هذا البلد.

وأكد المدعج على أن أبوابه مفتوحة أمام أي موظف سواء كان يعمل في الإدارة العليا أو وزارة التجارة، وأن ندفع العجلة في سبيل تطوير الصناعة، طالبًا من موظفي الهيئة أن يسهلوا ولا يعسروا، ومن له حق فسوف يأخذه بالقانون.

ومن جهته أكد مدير عام الهيئة بالوكالة محمد فهاد العجمي أنه في إطار اهتمام الهيئة بالكوادر الوطنية العاملة لديها في اختلاف مواقعها باعتبارها رافداً أساسياً في خطة العمل الاستراتيجي والتطوير

المؤسسي للهيئة والارتقاء بمفهوم رأس المال البشري والفكري والمعرفي والذي يؤدي إلى تطوير وتحقيق أهداف الهيئة وتطلعاتها في تنمية وتطوير القطاع الصناعي في البلاد والمساهمة في تنويع مصادر الدخل القومي.

وأكد العجمي أن الهيئة لم تكن لتأخذ مكانتها الحالية لولا جهود العاملين فيها وإخلاصهم في أعمالهم، لذا كان لزاماً علينا أن نتقدم إليهم بالشكر والتقدير، ونخص

بالذكر المتيمزين منهم ومن أمضى ٢٥ عاماً على انتسابهم لهذه المؤسسة العريقة. علماً بأن الهيئة دائمًا تنظر للأفضل طامحة أن تصل للقمة بفضل موظفيها.

وفي الختام بدأت فعاليات تكريم الموظفين البالغ عددهم ١٠٠ موظف وسط أجواء مملوءة بالفرح والبهجة نال إستحسان جميع الحضور، ثم بدأت فعاليات سحب الجوائز على الحضور التي بلغت ٩٠ جائزة نالها أصحاب الحظ السعيد.

في نهج جديد تتخذه هيئة الصناعة للاستماع إلى مشاكلهم وسبل حلها

"الهيئة" تزور المصانع بصفة دورية

في خطوة جديدة للهيئة لحل مشاكل الصناعيين والتواصل معهم من أجل تنمية الصناعة وجعلها رافداً أساسياً مع النفط لزيادة الدخل القومي قام مدير عام الهيئة العامة للصناعة بالتكليف السيد/ محمد فهاد العجمي بزيارة لمصنع الأنابيب البلاستيكية ولوازمها (مؤسسة يوسف سليمان العدساني) وقد كان في استقباله المدير العام للمصنع/ سليمان العدساني، وذلك بهدف الاستماع إلى المشاكل التي تواجههم وسبل حلها، وذلك بحضور عدد من قياديي هيئة الصناعة وأعضاء من اتحادالصناعة الكويتية.

وأكد العجمي خلال زيارته لمصنع العدساني على المتابعة الجادة للعمل على حل المشكلات التي تواجه الصناعيين، مشيرًا إلى أهمية تضافر الجهود والتنسيق مع الجهات ذات الصلة والعلاقة بالشأن الصناعي.

كما تضمنت الزيارة متابعة المصنع وخطوط الإنتاج، حيث أشاد العجمي بجودة منتجات المصنع وتمنى لهم المزيد من النجاح.

يذكر أن هذا النهج الجديد سوف تتخذه

هيئة الصناعة حيث سيتم عمل زيارة دورية من قبل قياديي الهيئة للمصانع وذلك بهدف الاستماع إلى مشاكلهم وسبل حلها.

تم تطوير خطوط الإنتاج في مصنع العدساني بهدف الوصول إلى حلول ذكية ومتطورة لتلبية المتطلبات الجديدة للمشاريع والمباني الحديثة، وتعتبر الخبرة التشغيلية والفنية الحجر الأساس لتوسع مصنع العدساني دولياً وبالتحديد دول الشرق الأوسط.

نبذة عن المصنع:

أنشئ مصنع الأنابيب البلاستيكية ولوازمها/ مؤسسة يوسف خالد العدساني كمصنع متخصص في صناعة الأنابيب البلاستيكية ووصلاتها وبمواصفات عالمية وتكنولوجيا متطورة في تصنيع أنابيب ووصلات البي في سي PVC والسي بي في سي CPVC البولي بروبالين PP–R والبولي إثيلين PE والبولي بيوتلين PB للاستخدام في شبكات مياه الشرب والري والمجاري الصحية والتمديدات الكهربائية والهاتفية ليصبح المصنع الرائد لتوريد الأنابيب ووصلاتها في المنطقة.

لتنمية الصادرات غير النفطية لدول المجلس وإمكانية الاستفادة من أنشطة ودعم المنظمة

«الهيئة» تستقبل أعضاء منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

في إطار حرص الهيئة العامة للصناعة على تنمية الصادرات غير النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي استقبل مدير عام الهيئة العامة للصناعة بالتكليف السيد/ محمد فهاد العجمي الأمين العام المساعد لمنظمة الخليج للاستثمارات الصناعية السيد/ محمد المخيني ومدير إدارة الدراسات وتنمية الصادرات غير النفطية لدول المجلس السيد/ د. أنور القرعان وبحث مدى إمكانية الاستفادة من الخدمات والأنشطة التي تقدمها المنظمة لدعم وتنمية الصادرات الصناعية الوطنية مثل تنظيم وفود رجال الأعمال والملتقيات التجارية والحصول على البيانات والإحصاءات المعلوماتية التي تقدمها المنظمة على شبكة الإنترنت.

ومن جانب آخر عقد الاجتماع الأول بين الهيئة العامة للصناعة وفريق العمل المكلف بإعداد استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية لدول مجلس التعاون والمكون من منظمة الخليج للاستشارات الصناعية والأمانة العامة لمجلس التعاون وذلك يوم الأحد الموافق ٢٠١٤/٤/٢٠ في دولة الكويت.

وقد حضر الاجتماع أعضاء فريق الدراسة المكلف وهم السيد/ د. أنور القرعان – مدير إدارة الدراسات والسياسات الصناعية بمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية الجهة المعدة للدراسة ومن الأمانة العامة لمجلس التعاون السيد/ سليمان السليمان، وكذلك ممثلو غرفة تجارة وصناعة الكويت وإدارات مركز تنمية الصادرات الصناعية والأقسام التابعة لها، إضافة إلى إدارة التخطيط الصناعي.

وقد ترأس الاجتماع مدير إدارة تنمية الصادرات والإرشاد التصديري السيدة/ م. عالية محمد الرخيمي–، حيث افتتحت الاجتماع مرحبة بالحضور، ومؤكدة أهمية إعداد مثل هذه الاستراتيجية التصديرية لدعم وتنمية الصادرات الصناعية والخليجية، وخلق حالة من التكامل فيما بينها، كما استعرضت الاستراتيجية التصديرية لدولة الكويت وما تم إنجازه مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بشأن تقييم وتطوير هذه الاستراتيجية.

كما أوضح السيد/ د. أنور القرعان أن ذلك الاجتماع يأتي وفقاً لما تم الاتفاق عليه بقيام فريق عمل الدراسة بزيارات ميدانية لدول الأعضاء وعقد لقاءات عمل في كل دولة بهدف مناقشة التقارير المعدلة والمنقحة ونتائج المرحلة الأولى للدراسة.

حيث قدم عرضاً مرئيًا حول نتائج هذه المرحلة والذي اشتمل على المحاور التالية:

أولاً: أهداف الدراسة.

ثانياً: المراحل الرئيسية لإعداد الدراسة.

ثالثاً: المرحلة الأولى لتحضير المشروع وتقييم الوضع الراهن.

رابعاً: توصيف وتقييم الوضع الراهن للصادرات غير النفطية.

خامساً: استعراض بعض التجارب العالمية الناجحة في مجال تنمية الصادرات عموماً والصادرات الصناعية خصوصاً.

سادساً: التقرير الرئيسي حول تقييم واقع تنمية الصادرات غير النفطية متضمنا النتائج العامة ومجموعة من السياسات المقدمة في هذاالمجال.

وفي نهاية الاجتماع توجهت السيدة/ م. عالية محمد الرخيمي بالشكر الجزيل لكل الحضور، متمنية أن ترى استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية لدول مجلس التعاون النور قريباً نظراً لما تمثله من أهمية بالغة لدعم وتنمية صادراتنا الخليجية، وأن الهيئة سوف تعمل على تحقيق وتنفيذ الاستراتيجية التصديرية فور اعتمادها من خلال برامج تنفيذية فعالة.

أنا واقف

مكتبتي

وأنت ؟!

لأن الوقف يحقق لي استمرار الأجر

ولأن ما أقدمه من وقف لأنال به رضى ربي باستثمار أصل الوقف والتصدق بريعه، هو مساهمة حقيقية في دعم كل ما فيه خير لأفراده من شعائر تعبدية، واحتياجات معيشية، وتنمية مجتمعية ... من خلال عمل مؤسسي موثوق، لا أتردد في تقديم ما أستطيع للوقف سواء من أملاكي، أموالي، عقاراتي وحتى وقتي.

الأمانة العامّة للأوقاف

اتصل 1804777

العجمي: إزالة سكراب أمغرة بالتعاون مع لجنة إزالة التعديات خطوة ضرورية

قامت الهيئة العامة للصناعة وبالتنسيق مع لجنة إزالة التعديات والمظاهر غير المرخصة بإزالة كل قسائم سكراب أمغرة (الأهالي) غير الملتزمين بقرار مجلس الوزراء الخاص بنقل موقع سكراب أمغرة إلى منطقة النعايم.

وقد صرح مدير عام الهيئة العامة للصناعة بالتكليف السيد/ محمد فهاد العجمي عن أهمية هذه الخطوة وضرورة تطبيق القانون وقرار مجلس الوزراء بهذا الشأن، ومن جانب آخر أعرب العجمي عن شكره للجنة إزالة التعديات والمظاهر غير المرخصة والمستثمرين الذين أبدوا تعاونهم في النقل إلى الموقع الجديد، وأكد أن الهيئة ستوفر جميع الخدمات التي يحتاجها موقع السكراب الجديد.

للصناعة مصرف

حلول مالية ومصرفية متكاملة لدعم الصناعة

جودة في الخدمات المصرفية المتكاملة • تسهيلات مصرفية للتشغيل الصناعي
التمويل وفق أحكام الشريعة الإسلامية • ترويج فرص الاستثمار الصناعي
التمويل بفوائد ثابتة تشجيعية • تمويل متميز طويل الأجل
الاستثمار في المشاريع الصناعية الواعدة.

1844446 - 22337000
www.ibkuwt.com
ibk@ibkuwt.com

الصناعي IBK

منا وفينا كرمت الفائزين في المسابقة البيئية

العجمي : التوعية البيئية من أولويات "الهيئة"

كرمت الهيئة العامة للصناعة يوم الثلاثاء الموافق: ٢٢/٤/٢٠١٤م الفائزين في المسابقة البيئية التي نظمتها الهيئة الشهر الماضي وكانت بعنوان « جمع المنتجات البلاستيكية لإعادة تدويرها » تحت شعار « نجمع منتجنا ندعم بيئتنا « ضمن فعاليات الحملة الإعلامية لدعم وترويج المنتج الوطني « منا وفينا» بحضور المدير العام للهيئة العامة للصناعة بالوكالة ومدير الحملة محمد فهاد العجمي وحضور مدير إدارة الترويج والفرص التصديرية ونائب مدير الحملة زينب حسين ،وعلى هامش الفاعلية أكد مدير الحملة محمد فهاد العجمي على أن الفعاليات البيئية وضعت ضمن الأولويات في حملة منا وفينا ومن هذا المنطلق نظمت المسابقة البيئة « جمع المنتجات البلاستيكية لإعادة تدويرها » وذلك لما للبيئة من أهمية كبيرة لدى الهيئة العامة للصناعة والحرص على تنظيم الفعاليات التي من شأنها غرس مفاهيم الإهتمام بالبيئة لدى النشء لذا استهدفت الحملة طلاب وطالبات المدارس لما لتلك الشريحة من تأثير كبير في المستقبل .

وأشار فهاد إلى أن حملة من وفينا مستمرة بفعاليات هادفة طوال مدة الحملة مبينا أن الهدف الرئيسي للحملة هو الترويج والدعم للمنتج الوطني وذلك من خلال نشر الوعي الثقافي بأهمية شراء ودعم المنتج الوطني من خلال تبنيها لخطة إعلامية شاملة تشمل كافة شرائح المجتمع .

ووجه فهاد الشكر لوزارة التربية ومدارسها التي تعاونت مع الهيئة في المسابقة التي كانت عبارة عن جمع العبوات البلاستيكية التي تم

استخدامها لإعادة تصنيعها مرة أخرى وفاز فيها من جمعوا أكبر كم من العبوات وهنأ الفائزين والفائزات على اهتمامهم بالبيئة ومشاركتهم في المسابقة .

يذكر أن المسابقة شارك فيها أربع مدارس وهي مدرسة السديم النموذجية ابتدائي بنين ومدرسة رملة أم المؤمنين متوسطة بنات ومدرسة خديجة بنت خويلد ابتدائية بنات ومدرسة أسماء بنت أبي بكر متوسطة بنات

"منا وفينا" نظمت عددا من الزيارات والمحاضرات في المدارس

ضمن فعاليات الحملة الإعلامية للترويج عن المنتج الوطني «منا وفينا» التي تنظمها الهيئة العامة للصناعة ، نظم القائمين على الحملة مجموعة من الزيارات لمدارس وزارة التربية وبعض مدارس ذوي الإحتياجات الخاصة وذلك لتعريف الطلاب والطالبات بالمنتج الوطني وأهمية شرائه وزرع ثقافة الإعتماد على المنتجات الوطنية داخل نفوسهم وذلك من خلال المحاضرات التي نظمها فريق عمل الحملة في كل مدرسة ولاقت تلك المحاضرات تفاعلا كبيرا من قبل الطلبة والطالبات وحتى الهيئة التدريسية وكان هناك تجاوبا بدا واضحا من خلال الأسئلة العديدة التي وجهها الطلاب والطالبات لفريق حملة منا وفينا كما بدت هناك رغبة من كل المدارس لتكرار تلك الزيارات في العام الدراسي وذلك لما لاحظوه من اهتمام من قبل الطلاب والطالبات للتعرف على المنتجات الوطنية وأهمية شرائها ،شملت تلك الزيارات والمحاضرات ثلاثة عشرة مدرسة مقسمة بين مدارس البنين ومدارس البنات في المرحلتين المتوسطة والإبتدائية وإحدى مدارس التربية الخاصة.

هيئة الصناعة تختتم دورة في الكرة الطائرة للبنات

استهدفت توعية طالبات الثانوية بأهمية شراء المنتجات الوطنية

اختتمت يوم الأربعاء الموافق : ٢٠١٤/٤/٣٠م دورة الكرة الطائرة للبنات تحت رعاية الهيئة العامة للصناعة وإشراف وزارة التربية، والتي أقيمت في ثانوية الروضة بنات ضمن فعاليات حملة دعم وترويج المنتج الوطني «منا وفينا»، وكانت الدورة تحمل شعار «ندعم منتجنا.. ندعم شبابنا»، وعلى هامش الفعالية بينت مديرة إدارة الترويج والفرص التصديرية ونائبة مدير الحملة المهندسة زينب حسين أن دورة الكرة الطائرة للبنات، والتي نظمت على مستوى مدارس محافظة العاصمة التعليمية. ضمن فعاليات حملة «منا وفينا»، استهدفت من خلال تلك الفعالية شريحة مهمة جدا، وهن تلميذات المدارس الثانوية، وذلك بهدف توعية هذه الفئة بأهمية شراء المنتج الوطنية وتنمية تلك الأهمية في نفوسهن والتأكيد لهن من خلال تقديم شرح واف عن ميزات المنتج الوطني، وتوضيح أن شراءهن دعم للاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل للشباب الحالي، ولهن في المستقبل.

وقالت انه خلال تلك الفعالية قام الفريق المشرف على حملة «منا وفينا» بزيارة المدارس المشاركة واللقاء بالتلميذات خلال طابور الصباح وتعريفهن بالمنتج الوطني وتقديم بعض المنتجات لهن من تصنيع الكويت، وقد لاقت تلك الفعالية إقبالا كبيرا وشغفا من التلميذات للتعرف عليها وعلى الهدف منها. ووجهت حسين الشكر لوزارة التربية وتعاونها مع الهيئة العامة للصناعة لإنجاح حملة «منا وفينا».

بدورها، أشادت الموجهة الاولى للتربية البدنية بنات في منطقة العاصمة التعليمية تهاني الهولي بمستوى الفتيات المشاركات في بطولة الكرة الطائرة، واللاتي شكلن ستة فرق من ست مدارس ثانوية، لافتة الى ان الفرق كانت متميزة ومتقاربة في الأداء من حيث المستويات.

واعتبرت الهولي ان المشاركات يستطعن عبر المزيد من التدريب ومتابعة التوجيه الفني ان يتميزن ويبدعن ويشاركن في البطولات الخارجية وتمثيل الكويت على افضل وجه، مبدية ارتياحها لتطبيق المدارس خطوات التوجيه الفني والتدريب.

هذا وفازت في المسابقة ثانوية الروضة للبنات، والتي حازت المركز الاول، في حين حلت ثانوية العصماء بنت الحارث بالمركز الثاني، وثانوية منيرة الصباح في المركز الثالث، بينما احتل المراكز الرابع والخامس والسادس بالتتالي كل من ثانوية الجزائر وثانوية جمانة بنت ابي طالب وثانوية بيبي السالم

١٥٧ متدرباً الحصاد التدريبي لشهري فبراير ومارس

إعداد : بدور المطوع

حرصًا من الهيئة العامة للصناعة على تقديم الجديد والمتطور من البرامج التدريبية، والتي تهدف إلى تطوير وتنمية الكوادر العاملة في الهيئة وتحقيق الأداء المتميز للموظف وأعلى درجات الجودة في العمل، وانطلاقاً من هذا المبدأ استكملت الهيئة تنفيذ الخطة التدريبية السنوية ٢٠١٣/٢٠١٤، والتي تعتمد أساساً على الاحتياجات التدريبية لإدارات الهيئة حيث تم تدريب عدد (١٥٧) متدرباً خلال شهري فبراير ومارس موزعين على الدورات التالية:

الدورات المحلية:

١- اتفاقية الإغراق (الوقاية - الدعم - الإغراق):

يهدف البرنامج إلى تعريف المشاركين بالمعالجات التجارية في منظمة التجارة العالمية وإكسابهم كيفية احتساب هامش الإغراق.

٢- السلام في مشاريع البنية التحية:

يهدف البرنامج إلى تعريف المشاركين بوسائل السلامة في مشاريع البنية التحتية وكيفية تطبيق مبدأ السلامة في الحالات الطارئة، وكذلك دور تطبيق مبدأ الأمن والسلامة في الحد من حدوث المعوقات لتطبيق المشاريع الخاصة.

٣- التوافق الوظيفي مع بيئات العمل المختلفة:

يهدف البرنامج إلى تنمية مهارات المشاركين في التعرف على أبعاد المهارات الفردية والجماعية وتوظيفها في البعد الإداري.

٤- الأساليب الحديثة في تأهيل الموظفين:

يهدف البرنامج إلى تعريف المشاركين

بمهارات الاتصال والتواصل الفعال واتخاذ القرارات وحل المشكلات والتفكير الإبداعي وكيفية التعامل مع الجمهور والرؤساء والزملاء في العمل.

٥- مهارات الارتقاء الوظيفي وإدارة ضغوط العمل:

يهدف البرنامج إلى خلق الوعي والدافعية لدى الموظفين وتعريف المشاركين بأهمية القدرة على المبادرة وأحداث التغيير للحصول على مستويات جيدة في الارتقاء الوظيفي.

٦- مؤتمر «آمال وتطلعات الشباب نحو مسيرة التنمية طاقات وتحديات»:

يهدف البرنامج إلى إعداد وتأهيل قيادات شبابية واعدة للمشاركة في الخطط التنموية ودعم وتشجيع المشروعات الصغير والمتوسطة.

٧- حلقة نقاشية في القيادة «كيف تحقق أهدافاً عظيمة»:

يهدف البرنامج إلى تعريف المشاركين في مجال القيادة لتقديم خبراتهم في هذا المجال مما يحقق الاستفادة للمؤسسات وقياداتها في دولة الكويت.

٨- مولدات وشبكات كهربائية:

يهدف البرنامج إلى تعريف المشاركين بأساسيات توليد الطاقة الكهربائية والتشغيل والصيانة للمولدات وكيفية اتباع قواعد السلامة للشبكات الكهربائية.

٩- مهارات الاتصال وتطوير الذات:

يهدف البرنامج إلى تمكين المشاركين على فهم آليات الاتصال الاجتماعي وصولاً إلى الكيفية التي من خلالها يستطيعون أن يطوروا أداءهم في عملية الاتصال.

الدورات التعاقدية:

١- التفتيش على المصانع ومراقبة المناطق والحد من انتشار الملوثات:

يهدف البرنامج إلى تنمية مهارات المتدربين في مجال التفتيش والرقابة الصناعية والأساليب المختلفة للتفتيش في المنشآت الصناعية والمنظمات المختلفة.

٢- تقييم وفحص حديد التسليح:

يهدف البرنامج إلى تعريف المشاركين بالخواص الميكانيكية لحديد التسليح والنتائج المترتبة على عيوب حديد التسليح.

٣- حساب الارتياب في مجال القياس والمعايرة وفقاً لمتطلبات ISO 17025:

يهدف البرنامج إلى تأهيل المشاركين لتطبيق المواصفات الدولية لتأهيل المختبرات وتحسين أداء المختبرات.

٤- نظم الأمن الغذائي:

يهدف البرنامج إلى التوعية بنظام سلامة الغذاء وفهم أساسي لنقاط المراقبة الحرجة والمبادئ العامة للصحة الغذائية.

٥- الأصباغ وطرق فحصها واختبارها:

يهدف البرنامج إلى تزويد المشاركين بأسس معرفة الأصباغ وطرق فحصها واختبارها من حيث المرونة والرطوبة.

٦- تقييم الوحدات التنظيمية في الهيئات الحكومية:

يهدف البرنامج إلى فهم العملية الإدارية ووظائفها الرئيسة والربط بينها وصياغة خطط التنفيذ للأعمال اليومية وتطبيق أساليب التخطيط الفعال في الواقع العملي.

«الهيئة» تشارك في معرض بروجكت قطر ٢٠١٤

تستعد الهيئة العامة للصناعة لتنظيم جناح دولة الكويت في معرض بروجكت قطر 2014 خلال الفترة من 12 – 15 مايو 2014، والذي سيقام في الدوحة – دولة قطر.

ويقام هذا المعرض للسنة الحادية عشرة على التوالي، وتعتبر هذه المشاركة هي السادسة لدولة الكويت، وقد جاء قرار المشاركة في هذا المعرض ليساهم في زيادة فرصة دخول الصناعة الكويتية إلى السوق القطري، وكذلك الأسواق المجاورة كدول الخليج العربي وفلسطين والعراق ومصر.. الخ.

وتهدف هذه المشاركة بجناح للصناعات الكويتية في المعرض إلى استكمال الأنشطة التي بدأها مركز تنمية الصادرات الصناعية في الهيئة من خلال دعم وتشجيع الصناعات الوطنية لزيادة حجم صادراتها في الأسواق الخارجية، والعمل على التعريف بالمنتج الوطني في السوق العالمية، وخاصة في دول الخليج والتي تعد فرصة جيدة لتسويق المنتجات الوطنية فيها.

وتبلغ مساحة الجناح الكويتي 300 متر مربع، وتقوم الهيئة حالياً بالتسويق لأجنحة المعرض المذكور أعلاه وتحت اسم جناح دولة الكويت، وهي حالياً تقوم باستلام طلبات الاشتراك من المصانع والشركات الصناعية الكويتية الراغبة بالمشاركة في هذا المعرض لتمثل دولة الكويت، وتبرز ما وصلت إليه الصناعة الكويتية من تطور وجودة لتنافس بها المنتجات من الدول الأخرى.

كويت بوكس
KUWAIT BOXES

الفن في صناعة الكرتون .....

حالياً في أمغره الصناعية

مصنع كويت بوكس

احدى شركات بيت الأوراق المالية

صناديق RSC

صناديق الحقائب

صناديق التعبئة

صناديق الشحن

صناديق البيتزا

صناديق الخضروات

تليفون: ٢٤٥٧٣٦٩٦ / ٢٤٥٧٣٦٩٥ / الخط الساخن: ٦٧٠٠٠٣٢٣ / فاكس: ٢٤٥٧٣٦٩١ / الإيميل : info@kuwaitboxes.com
www.kuwaitboxes.com

أكد قدرته على تحقيق نقلة نوعية لو تم التوصل

الجمعة: القطاع الصناعي

خاص – الصناعة والتنمية :

حذر الرئيس التنفيذي في شركة «أملاك كابيتال» القابضة وعضو مجلس ادارة شركة منا القابضة د.محمود الجمعة من خطورة هجرة المصانع الكويتية، ودعا إلى وضع دراسة فنية متخصصة عن هذه الظاهرة، وتبيان مدى انعكاسها على القطاع الصناعي، والخبرات التي تكوّنت لدى الكويتيين في هذا المجال.

وقال في لقاء مع مجلة «الصناعة»، إن الوضع الصناعي الراهن يقتضي عقد لقاءات دورية مع أصحاب الشأن وأهل الخبرة والاختصاص، لتكون نواة لطرح الأفكار واستعراض التجارب الصناعية بدول المنطقة والاستفادة منها لحل مشاكل القطاع الصناعي في البلاد.

وأكد على ان الوضع الصناعي في الكويت يحتاج الي تضافر جميع الجهود، فليست التحديات مقصورة فقط على شح القسائم الصناعية او عقبات التمويل، وانما على طريقة توزيعها ورسم خريطة متكاملة عن الصناعة بشكل عام.

ولفت الى ضرورة وجود قوانين مرنة وسهلة التطبيق، تساعد على نمو وانتشار الصناعة المحلية، خصوصا أن دول الجوار تعدّت الكويت في سَن القوانين، وبناء المدن الصناعية، والبنى التحتية، من مرافق وخدمات، علما أن الكويت كانت سباقة في بناء قاعدة صناعية.

واشار الى ان القطاع الصناعي قادر على تحقيق نقلة نوعية لو تم التوصل إلى حلول موضوعية وسريعة لمشاكله، وذلك على ضوء توافر الخبرات المتراكمة، ورؤوس الأموال، والعديد من التجارب الناجحة. التي يمكن أن تساهم في استيعاب عدد لا بأس به من مخرجات التعليم، وتشجيع الشباب على الانخراط في العمل الحر.

وقال ان المنتجات الصناعية في الكويت قوية ومنافسة لغيرها من المنتجات الخليجية وقريبة من العالمية، كما انها تجد صدى لدى المستهلك الكويتي والوافد وهذا خير دليل على قوته .

وحول حاجة الكويت لصناعات جديدة، قال ان الكويت فيها العديد من الصناعات القائمة على النفط وتحتاج الى استحداث صناعات جديدة تعمل في مجال اعادة التدوير لا سيما تدوير الصناعات البلاستيكية والحديد والأوراق، حيث تقدر عوائدها بالملايين .

وفيمايلي التفاصيل ...

• من وجهة نظركم، ما الرسالة الرئيسة التي تتوجهون بها الي وزير التجارة والصناعة فيما يخص الوضع الصناعي في الكويت ؟

أقول لوزير التجارة والصناعة ان الوضع الصناعي في الكويت يحتاج الى تضافر جميع الجهود، فوضع الصناعة أصبح في خطر أكبر مما نتخيل.

فإذا كانت المشكلة الرئيسة تكمن في نقص توزيع القسائم الصناعية، فان هناك مشكلة أخرى نتجت عن توزيع قسائم بطريقة عشوائية وغير منظمة، فمثلا اذا نظرنا الى توزيع قسائم منطقة صبحان الصناعية، هل يعقل ان توزع قسائم لصناعة الزيوت بجوار قسائم لصناعة الأوراق !

ففي الدول المتقدمة توجد خرائط على مداخل المناطق الصناعية والتي يراعى في تقسيمها ان تكون صناعاتها تكاملية، وهو عكس ما يحدث في الكويت جملة وتفصيلا.

فلا يصح ان تتقارب الصناعات التي يحدث عنها تحديات كبيرة جوار بعضها البعض، مثل مصانع الأخشاب ومصانع الحديد والصلب على سبيل المثال.

واذا كانت الدولة تعتزم انشاء مشاريع ضخمة للمدن والجامعات والجسور وغيرها، فهل نظرت الدولة في المصانع والشركات الموجودة وحجم التحديات التي قد تؤثر سلبا علي هذه المشاريع العملاقة.

وهذا يعني ان نظرة الدولة الى هذه المصانع والشركات والعمل على حل مشاكلها يطور ويحسن من بنية المشاريع العملاقة.

• تعمل الهيئة العامة للصناعة حاليا على تهيئة القسائم الصناعية في كثير من المناطق التي أعلنت عنها، هل تعتقد انها ستكون كافية لحل مشاكل الصناعة والصناعيين في الكويت؟

لابد للنظر الى نقطة جوهرية، فليس الموضوع توزيع قسائم صناعية، ولكن الفكرة في عمل وتشغيل هذه القسائم وفق المحدد والمرسوم لها، فالكثير نتيجة لتأخير استلام القسائم الصناعية تحولوا الى صناعات ومشاريع أخرى، او خرجوا بصناعاتهم الى دول أخرى لا سيما دول الجوار.

وهناك الكثير من القسائم التي تم توزيعها مؤخرا، لم يتم استغلالها، والبعض الآخر قام بتأجيرها من الباطن، فهل هذا كان المقصود من تأخير استلام القسائم الصناعية.

• سحبت هيئة الصناعة مؤخرا عددا كبيرا من القسائم الصناعية غير المستغلة، فهل تعتقد ان هذه رسالة تحذيرية شديدة

إلى حلول موضوعية وسريعة لمشاكله

لا يغـــرد بمفـــرده

قوانين المستثمر الأجنبي والشركات التجارية يعزز بيئة الأعمال

من الهيئة تجاه أصحاب القسائم غير المستغلة ؟

اعتقد ذلك، ولكن ماذا ستفعل هيئة الصناعة مع هذه القسائم، فهل ستعيد الكرة مرة أخرى، فتعيد توزيع القسائم اما الى من يهملها او من يقوم بتأجيرها!

هناك العديد من الصناعات القائمة بالفعل وتعمل حاليا ولها احتياجات للتوسيع، فماذا لا تقوم هيئة الصناعة بتوزيع هذه القسائم عليها، وهناك ضمان فعلي من التشغيل؟!

• ما المطلوب لتنشيط القطاع الصناعي في الوقت الراهن؟

القطاع الصناعي يعد احد اهم القطاعات الاقتصادية الفاعلة في الكويت، وانطلاقا من حساسية هذا القطاع، لا بد من وجود قوانين مرنة وسهلة التطبيق، تساعد على نمو وانتشار الصناعة المحلية، خصوصا أن دول الجوار تعدّت الكويت في سَن القوانين، وبناء المدن الصناعية، والبنى التحتية، من مرافق وخدمات، علما أن الكويت كانت سباقة في بناء قاعدة صناعية، إلا أنها تأخرت كثيرا عن مجاراة التطورات والمستجدات، لدرجة أن المصنع الكويتي بات يعاني من صعوبة في منافسة صناعات الدول المجاورة، مما يستلزم تفهم احتياجات القطاع الصناعي وتبني نظرة جادة من قبل الجهات الرسمية.

وأعتقد أن القطاع الصناعي قادر على تحقيق نقلة نوعية لو تم التوصل إلى حلول موضوعية وسريعة لمشاكله، وذلك على ضوء توافر الخبرات المتراكمة، ورؤوس الأموال، والعديد من التجارب الناجحة. التي يمكن أن تساهم في استيعاب عدد لا بأس به من مخرجات التعليم، وتشجيع

الشباب على الانخراط في العمل الحر.

وهنا، يجب الإشارة إلى صعوبة الحصول على القسائم الصناعية، مما دفع المصنع الجاد إلى شراء الأراضي اللازمة لنشاطه، واختصار وقت الانتظار الطويل للحصول على ارض من الدولة، وترتب على ذلك أعباء وتكاليف مالية، خصوصا في بداية بناء المشروع الصناعي، التي من شأنها أن تنعكس على كلفة المنتج، وارتفاع سعره النهائي، فضلا عن صعوبة التصدير.

إلى ذلك، لا بد من استعراض مشكلة جديدة باتت تواجه الصناعيين، تتمثل في الرسوم غير المسبوقة والعالية، التي تفرضها الهيئة العامة للبيئة على تفتيش الحاويات المحملة بالمواد الكيماوية، والتي تسببت في زيادة المصاريف على المواد المستوردة، فضلا عن فترة الانتظار التي تستغرقها عملية الفحص، وهذا بدوره له تكاليف كما هو معروف.

بالإضافة الى كل ما سبق، فلابد من فتح تسهيلات ائتمانية للصناعيين، ولابد ان ينظر البنك المركزي في هذا الموضوع الحساس، نظرا لحساسية الوضع، فحينما يتقدم اي مصنع للحصول علي تسهيلات ائتمانية، لابد ان يذهب الى البنك الصناعي، وهذا يعني ان جميع مصانع الكويت مربوطة بقرارات البنك الصناعي، في ظل الحجم الكبير للمصانع في الكويت، الامر الذي يزيد من التعقيدات، فضلا عن عدم المنافسة.

• لكن حصر التمويل الصناعي في البنك الصناعي أمر من اختصاصه، ألا توافقي الرأي؟

– لدي تجربة مع البنك الصناعي في طلبي قرضا منه، الأمر استغرق الكثير من الوقت وتوقف بسبب التعقيدات والطلبات الكثيرة التي يفرضها البنك على المنشآت الصناعية.

فمن ضمن الطلبات ان يكون للمنشأة ارض صناعية حتى يعطى عليها قرض صناعي، وفي نفس الوقت لا توجد قسائم صناعية، فكيف احصل على التمويل في ظل هذا الشرط التعجيزي، وهذا يطرني الى شراء ارض صناعية من احد الأطراف غير المستغل لها حتى احصل على القرض، ويشجع في نفس الوقت التجارة بالقسائم الصناعية.

• من وجهة نظركم، ما هو الفرق في بيئة العمل في الكويت ودول الجوار؟

الفرق كبير وواسع جدا، فحجم الفجوة كبيرة بين الصناعات في الكويت وغيرها من دول الجوار، وليس أدل على ذلك من انجاز بناء وتشغيل المصانع فيها، فضلا عن الحصول على ائتمان بنكي ومصرفي بشروط وفوائد ميسرة .

فلو نظرا الى التسهيلات الموجودة في البحرين او السعودية او قطر والانفتاح الكبير الموجود هناك، من الحصول على تراخيص اراض، تمويل، وسنرى ان الكويت تعتبر خارج هذه المنافسة.

• ماذا عن المنتج الصناعي في الكويت؟

– اعتقد انه قوي ومنافس جدا في السوق المحلي، وقريب من المنتج العالمي، وله صدى كبير لدى المستهلك الكويتي او الوافد.

• ماذا تحتاج الكويت من صناعات أخرى؟

اعتقد ان الكويت تحتاج الى هناك مثل إعادة التدوير، لصناعات مثل البلاستيك،الحديد،الأوراق،المواد العضوية ... الخ.

وهذه تحتاج الى استثمارات كبيرة .

• يوجد بالدول المتقدمة مؤشرات تقيس الأداء الصناعي، هل يوجد بالكويت مؤشرات صناعية؟

حقيقة لا اعلم، لكن ارى ان هنا عملا بدون رقابة ولا تقنين ، دون منظمة شاملة تحتضن الصناعة وتقوم على تطويرها.

• هناك شكوى من وجود إغراق سلعي ما يؤثر على الصناعة الوطنية فما رأيك في ذلك؟

الدولة لديها حزمة من القوانين والإجراءات ولكنها لا تطبق بشكل فعلي، وذلك لوجود مخارج للهروب من هذا الدعم فيكفي ان المدارس التي تنشئها وزارة التربية سنويا لو تم الالتزام فيها بنسبة المنتج الوطني البالغة ٢٠ ٪ ليسطرنا على السوق بأكمله، ولكن غياب الرقابة التامة في التطبيق أدى الى تلاعب البعض من الشركات المنفذة لهذه المدارس.

• نقص العمالة المتخصصة تمثل اشكالية للمصانع الكويتية فما السبب في ذلك؟

بسبب بيئة العمل غير المناسبة أصبح من الصعب على المصانع احضار عمالة متخصصة من الفلبين والهند، حيث أصبحت لا تفضل العمل في الكويت وتفضل الذهاب الى ماليزيا والامارات، وذلك لان البيئة لدينا طاردة عكس الأسواق الأخرى التي توجد فيها سهولة في الاجراءات جلب العمالة الفنية وهذه الأشياء منعدمة في الكويت وأصبحت المصانع تسعى لجذب العمالة من المصانع الأخرى في الكويت.

• وهل قرار الشؤون بترحيل ١٠٠ ألف عامل سنوياً سيكون له تأثير على القطاع الصناعي؟

– بالطبع، فالعامل الذي كان أجره اليومي ٨ دنانير في السوق أصبح اليوم بـ١٦ دينارا، وذلك بسبب هذه الاجراءات غير المدروسة في الوقت الذي يئن فيه السوق من نقص العمالة، الأمر الذي تسبب في أزمة كبيرة للقطاع الخاص.

• منظومة القوانين التي صدرت مؤخراً هل يمكن ان تخلق بيئة حاضنة لجذب الاستثمارات والنهوض بالقطاع الصناعي؟

– لو قمنا بحصر القوانين في الكويت فسنجدها كثيرة، ولكنها غير متناغمة بعضها مع البعض، بل أحياناً نجد قانوناً يخالف قانوناً آخر فمثلاً قانون التجارة الأخير نص على عدم جواز ان يكون رئيس مجلس الادارة عضوا منتدبا في ذات الوقت سمح بذلك لنائب رئيس مجلس الادارة، رغم عدم وجود فرق، وذلك تحت مسمى «الحوكمة» وهذه المشكلة كشفت عن غياب التناغم أو التناسق في منطقة الاشياء ولا متطلبات السوق، فانا كما لك للشركة أملك أكثر من ٥٠ ٪ من رأسمال الشركة ليس لدي استعداد لاعطاء عضويات من الخارج واسلمها لكل من يديرون الشركة، فهذا غير منطقي وأحياناً القوانين التي تصدر لا يجوز الطعن فيها كما حدث مع قانون التجارة صدر بمرسوم ضرورة ولا يمكن الطعن فيه، فلابد من تعديل الأوضاع للشركات، وبالتالي في حالة الطعن ستعيد هيكلة أوضاعها من تكلفة المزيد من الأعباء المالية واهداراً للوقت.

• اتحاد الصناعات أصدر منذ فترة إحصائية عن هروب استثمارات كويتية بمليارات الدنانير خارج البلاد فما السبب من وجهة نظركم؟

هذه المشكلة تكمن في شقين أساسيين الأول غياب الدعم للصادرات وحاليا الصناعيون

• رسم خريطة متكاملة للصناعات الكويتية.. أهم التحديات

• التدوير صناعة جديدة تحتاجها الكويت .. عوائدها بالملايين

• القوانين المرنة وسهلة التطبيق تساعد على نمو وانتشار الصناعة المحلية

يحاربون لوحدهم للدخول إلى أسواق جديدة في ظل منافسة شرسة من شركات عالمية متواجدة في هذه الأسواق من زمان، فمثلا عندما سعينا لدخول اسواق شمال أفريقيا لطرح منتج كويتي وجدنا شركات عالمية فرنسية وأميركية وألمانية ويابانية وغيرها، وهذه الشركات لديها ميزانيات لتسويق بضائعها تفوق ميزانية العديد من الشركات الكويتية وعملية الدعم ليست بدعة، فتركيا تقوم بذلك حتى سورية كانت تدعم صادرات الفاكهة والخضراوات وقد طلبنا أكثر من مرة أن يتم ذلك خاصة اننا دولة غنية ولديها سيولة كبيرة لابد من توجيه جزء منها الى دعم الصادرات ما يساهم في تنشيط الصادرات الكويتية لكل المنتجات ويساهم في تشغيل الايدي العاملة الوطنية.

أما الشق الثاني فيكمن في أن بيئة العمل في الكويت طاردة من خلال فرض إجراءات روتينية فنحن نعمل جميع أيام، الأسبوع عدا الجمعة، وبالتالي فالبيئة غير جاذبة للعمالة الوطنية، ورغم ذلك نجد هناك قوانين بالزام المصانع بتشغيل نسبة محددة، وهذا الأمر يساهم في زيادة التكلفة ما يؤدي الى صعوبة المنافسة.

• كيف يمكن حل إشكالية هروب العمالة من العمل في القطاع الخاص؟

هذه إشكالية دولة بالكامل، وذلك لان العمالة لا تريد العمل في القطاع الخاص في ظل القوانين الحالية للدولة الطاردة للعمالة من القطاع الخاص وخاصة الصناعي، فالكل يسعى الى العمل الحكومي، ولهذا يجب على الدولة ترشيد العمالة حتى يكون هناك تنافس على الوظيفة الحكومية ويكون العمل في القطاع الحكومي موازياً للخاص.

• إشكالية قانون المعسرين تمثل أزمة وإهدارا لثروات البلاد كيف يمكن حل هذه المشكلة؟

اعتقد ان هذا القانون يعد عبثاً في الثروة بشكل عام، حيث لا يوجد أي ذنب عام على المواطن الذي التزم بسداد الديون التي عليه فللأسف الشخص المحترم الذي يحترم القانون يعاقب والمعالجات التي تتخذ تؤدي بالآخرين الملتزمين الى المخالفة وعدم الالتزام وهذا الأمر خطير لانه يؤثر على النشء، لانهم يرون أموراً غير عادلة مما يؤثر على سلوكياتهم وطريقة تفكيرهم نحو السلوك الاستهلاكي والائتماني واعتماده على الدولة وبالتالي يكون الانسان غير منتج.

• التأزيم السياسي الذي نشهده حالياً له تأثير سلبي على الاقتصاد فكيف يمكن مواجهته؟

من الطبيعي أن نفسيات الناس خلال التأزيم تكون في أسود حالاتها وبالتالي فالامان والعدل يخلفان تقدما اقتصاديا وتجاريا وصناعيا.

• في رأيك هل أنت متفائل بمستقبل القطاع الصناعي في الكويت؟

الوضع في الكويت مستقر وجيد، ولكن القطاع الصناعي لا يغرد لوحده، وذلك لانه تابع، فلابد من تغيير المنظومة ككل في السلوك العام للدولة عبر خلق بيئة منتجة وليس العكس، فاذا لم نصل الى ذلك فسنظل كما نحن رغم ان المنتجات الصناعية الكويتية فوق الجيدة مقارنة ببعض المنتجات الأخرى، فنحن ضمن المنظومة ولا يمكن ان تحلق لوحدك.

الصالح: «الصندوق الوطني» يبدأ خلال

المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى

خاص – «الصناعة والتنمية» :

تعتبر « المشروعات الصغيرة والمتوسطة» إحدى أهم الركائز والاسس اللازمة لنجاح خطط التنمية في دولة الكويت لما تمتلكه من مقومات مهمة للمساهمة في المدخول العام للموازنة ودعم الاقتصاد الوطني، وايمانا من الحكومة بدعم المبادرين من الشباب وكان الهدف الاساسي من تأسيس « الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة « تمكين الشباب من الدخول في المشروعات الخاصة ودعمهم، حيث يفتقر الشباب للأفكار ورأس المال والجهة التي تمنح الدراسات والاستشارات.

وتشير بعض الارقام – غير الرسمية – بأن نحو ٥١ في المئة من السكان تمثل دون سن العمل أو دون سن ال ٢١ سنة، وانه من هذا المنظور يبدو أن المشروع خطوة في الاتجاه الصحيح لكنها خطوة أولى فقط فنجاحه يقاس بعدد ما يوفره من فرص عمل مواطنة حقيقية.

ومما لاشك فيه ان « المشروعات الصغيرة والمتوسطة» تعتبرأحد أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقا من مساهمتها في زيادة الطاقة الإنتاجية ومعالجة مشكلة بطالة الشباب ورفع وتيرة التشغيل في القطاع الخاص ودعم الأنشطة الاقتصادية على المستوى الكلي، كما تمثل احدى الركائز الأساسية التي يعمل من خلالها القطاع الخاص

النصف الثاني من ٢٠١٤

ركائز خطة التنمية في الكويت

في مختلف القطاعات الاقتصادية ولاسيما قطاع الخدمات، وان مساندة هذه المشروعات تعد دعما لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الوطني ومساهمة في توسيع القاعدة الصناعية والإنتاجية وتوطين التقنيات الحديثة وزيادة الاعتماد على الذات للوفاء باحتياجات الطلب المحلي من السلع والخدمات وتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط ودفع عجلة النمو الاقتصادي وتثبيت استدامته.

«الصناعة والتنمية» اعدت هذا التقرير لتستطلع من خلاله الجهود الحكومية لتذليل العقبات امام المبادرين ومعرفة مدى الجهود الذي يبذلها القطاع الخاص في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة .. فكانت هذه هي المحصلة :

في البداية قال وزير المالية أنس الصالح ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة مهمة جدا والحكومة ترعاها لاستقطاب مخرجات التعليم من الشباب الكويتي وتحويل الافكار والمبادرات لديهم الى افكار عملية، و ان هناك بعض المعوقات في السوق الكويتي كالحصول على تمويل لانشاء المشاريع الصغيرة والجديدة وان الصندوق الوطني سيعمل على حل هذه المعوقات.

وتوقع ان يبدأ « الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة» عمله خلال النصف الثاني من ٢٠١٤ موضحا ان القانون الخاص بالصندوق حدد رأس ماله بملياري دينار، وانه يتم حاليا اعداد لوائح الصندوق القانونية ثم يبدأ العمل حيث ان اعضاء المجلس الاستشاري الاعلى والخبرات التي يمتلكونها ستحقق النجاح للصندوق .

واوضح الصالح ان المجلس الاستشاري الاعلى للصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة و طبقا للقانون يكون المجلس برئاسة الوزير المختص وهو وزير التجارة والصناعة «وعقد الاجتماع التحضيري والتعريفي الاول بين المجلس الاستشاري الاعلى ومجلس الصندوق» وتمت مناقشة الاطر القانونية في تأسيس الصندوق والخطوات التي تمت حتى الآن كالاستراتيجية وخطط العمل، وكذلك الاستئناس بالآراء للخبراء الموجودين وما لديهم من تجارب دولية سابقة مشابهة.

واكد الصالح ان من ايجابيات الصندوق السماح للعاملين في القطاع العام بالعمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بان سمح لهم بالحصول على اجازات لفترة محددة حتى تتضح لديهم الرؤية بالنسبة لتجربتهم فان نجحت تفرغوا تماما لمشروعاتهم، كما ان هذا الصندوق جزء من الخطة الاساسية التي تنسحب فيها الحكومة من قيادة الاقتصاد وتترك للقطاع الخاص النمو ومساعدة الحكومة في استيعاب مخرجات التعليم في السنوات المقبلة.

واضاف ان هناك اجتماعات مقبلة لتحديد الشروط وآلية عمل الصندوق النهائية، وان

الشرط الاساسي لتمويل المشروعات من خلال الصندوق ان تكون الفكرة ناجحة وهناك مراحل سيحظى المشروع بالتمويل المناسب له.

وشدد الصالح على أهمية اطلاق الطاقات المبدعة للمواطنين وتشجيع الشباب على التوظيف الذاتي من خلال توفير البيئة السليمة لاصحاب المشاريع وانشاء حاضنات للاعمال في عدد من القطاعات الحيوية الى جانب تقديم التمويل المناسب للمبادرين لبدء مشروعاتهم.

وأكد الصالح حرص الوزارة على تقديم جميع سبل الدعم لتطوير هذا القطاع الحيوي في البلاد، مشددا على ضرورة تعاون الحكومات على المستوى الفني لدراسة التحديات التي تفرضها المتغيرات العالمية المرتبطة بالسياسات الاقتصادية والمالية لضمان تنمية مستدامة قادرة على الصمود امام تلك المتغيرات.

الطاقات الشبابية

من جهته اكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة الدكتور عبدالمحسن المدعج في تصريحات صحافية على اهمية

المدعج : مراكز للترويج في كل مناطق الكويت

الطاقات الشبابية التي تتشكل على صورة مشاريع صغيرة ومتوسطة في التنمية الاقتصادية الكويتية، موضحا ان الكويت تولي اهتماما كبيرا للشباب المبادر ورعاية الدولة لابراز الطاقات الابداعية الكامنة في الشباب الكويتي.

وشدد على ضرورة ان تكون هناك مراكز لترويج المشاريع الصغيرة والمتوسطة في كل مناطق الكويت وتعميم هذه التجربة على كل المحافظات قريبا، مشيراً الى ان الوزارة بصدد الانتهاء من اللائحة التنفيذية للصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة مبينا ان تلك المشاريع دعامة رئيسة في هيكل الاقتصاد الوطني، مؤكدا دعم واستقطاب كل ادارات الوزارة للمبادرات الشبابية .

التفاعل والحوار

من ناحيته قال وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود الصباح إن صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي وجه بإنشائه سمو أمير البلاد لدعم مشروعات الشباب يأتي متوازنا لدور الدولة الرئيسي والمحوري من خلال إيجاد نوع من التفاعل والحوار بين المبادرين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخلق المزيد من فرص العمل لأبناء وبنات الكويت.

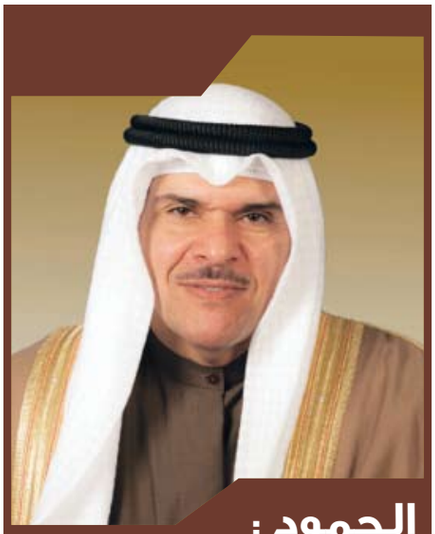

الحمود : تفاعل وحوار بين المبادرين الشباب

وبين الحمود أن دول مجلس التعاون تزخر بالعديد من التجارب الشبابية الناجحة في حقل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي باتت بعض العلامات التجارية تطرق الأسواق العالمية ما يحتم على المسؤولين فيها دعم هذه المشروعات وعلاماتها التجارية وتذليل ما قد يعترض طريق نجاحها وانطلاقها إلى الأسواق العالمية من خلال سن التشريعات القانونية التي تصب في هذا الاتجاه.

وأضاف أن مثل هذه المشاريع تساهم في تنويع مصادر الدخل للدولة الخليجية وخلق المزيد من فرص العمل أمام شباب دول المجلس من خلال إيجاد أطر التعاون والتكامل بين القطاعين العام والخاص.

ولفت إلى أن قطاع الشباب وبما يمثله من فئة عمرية واسعة بالمجتمع يلقى كل الدعم والمساندة مالياً ومعنوياً من قبل الدولة والقيادة السياسية العليا بالبلاد.

وتابع «من هنا تم استحداث حقيبة وزارية خاصة بالشباب هي الأولى في تاريخ تشكيل الحكومات الكويتية استشرافا من القيادة الحكيمة لأهمية دور الشباب في المرحلة الحالية والمستقبلية باعتباره الركيزة الأساسية لعمليات التنمية والتطوير في كل المجالات» و أن استراتيجية الوزارة ترتكز على الرعاية الشبابية وتقديم الدعم للمشروعات والمبادرات الشبابية الكويتية انطلاقاً من أهمية فتح قنوات لإطلاق مواهبهم وإبداعاتهم.

إثبات حضور

أما نائب رئيس مجلس إدارة شركة « شراع لإدارة المشاريع» داود معرفي فقال ان قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة استطاع على مدى السنوات القليلة الماضية أن يثبت حضوره سواء في الكويت أو على مستوى منطقة الخليج، مشيراً إلى أن الملتقى الخليجي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نجح خلال الدورتين السابقتين في مواكبة التحولات المهمة التي شهدها القطاع، بالإضافة إلى مساهمته في تسليط الضوء على أهمية هذا القطاع.

واوضح أن الحكومات الخليجية أدركت أهمية هذا القطاع سواء لجهة أهمية دوره في توفير فرص عمل للشباب وبالتالي المساهمة في خلق مصدر جديد من الدخل يساهم على المدى الطويل في تنويع مصادر الدخل، وأنه بالرغم من التطورات المهمة التي شهدها القطاع إلا أن التحديات التي تواجه المبادرين مازالت قائمة، داعيا إلى مزيد من التفاعل بين الجهات الحكومية المتخصصة والمبادرين بهدف البحث عن حلول لهذه التحديات.

وأوضح معرفي أن تكريس مفهوم العلامة التجارية يعد أحد المقومات الأساسية الكفيلة بنقل قطاع المشروعات الصغيرة والمتطورة إلى آفاق جديدة من النمو تكفل انتشارها وتوسعها، كما أنها عامل مهم في استقطاب مزيد من الاستثمارات إلى هذا القطاع، مشيرا إلى أن هذا التوجه يتناسب مع المعايير العالمية المعتمدة على مستوى المشاريع الصغيرة والمتوسطة حول العالم.

وأعرب معرفي عن امله في حث الجهات الحكومية، وكذلك جمعيات النفع العام

معرفي : تساهم في تنويع مصادر الدخل للدولة

لتسليط الضوء على أهمية إيجاد بيئة تنظيمية وتشريعية واضحة لمفهوم العلامات التجارية خصوصاً أن تنظيم مفهوم العلامة التجارية، لن تقتصر إيجابياته على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بل تمتد لمختلف القطاع كاشفاً أن الملتقى سيشهد الإعلان عن إطلاق مبادرة إقليمية بهذا الخصوص

موحد وشمولي

وقال الباحث المتخصص في «المعهد العربي للتخطيط، «الدكتور ايهاب مقابلة ان قطاع المنشات الصغيرة والمتوسطة في الكويت يعاني من عدم امكانية توصيفه بشكل دقيق لعدم وجود تعريف واضح ودقيق وموحد وشمولي لهذه المشروعات.

وذكر ان هناك مجموعة من العناصر والفرضيات لدى المعهد العربي للتخطيط تتيح له تقديم مقترحات لوضع تعريف محدد لهذه المشروعات وعرضه على الجهات المختصة لاختياره تعريفا رسمي.

واضاف ان من مميزات التعريف المقترح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت انه يمكن استخدامه من قبل الباحثين

والمؤسسات الحكومية وغيرها؛ اضافة الى جمعه بين تعريف برنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمفوضية الاروبية.

وعن معوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة عدد الدكتور مقابلة مجموعة منها متضمنة اشكالية التمويل، حيث تفتقر ٦٣ في المئة من المنشآت الصغيرة، والمتوسطة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا الى القدرة على التمويل اذ تقدر الفجوة التمويلية في هذه المنطقة بين ٢١٠ و ٢٤٠ مليار دولار.

واضاف ان الفجوة التمويلية من مصادر التمويل الرسمية في هذه المنطقة تقدر بـ١٦٠ و ١٨٠ مليار دولار، مبينا ان تقديرات البنك الدولي تشير الى ان ثمانية في المئة فقط من التسهيلات الممنوحة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا تقدم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتنخفض هذه النسبة الى اثنين في المئة في دول الخليج العربية.

واوضح ان من التحديات التي تواجه هذه

المقابلة : لا تعريف شمولياً لهذه المشروعات

المشروعات تلك المتعلقة بسوق العمل اذ يفضل المواطنون الوظائف الحكومية على العمل الخاص، اضافة الى تدني الاجور في المنشآت الصغيرة مقارنة بالمنشآت الكبرى، مبينا ان من المعوقات في سوق العمل مستوى الامان الوظيفي في المنشآت الصغيرة و الذي يعد اقل جاذبية للمواطنين.

وعدد الدكتور مقابلة معوقات اخرى تواجه نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت تتضمن صغر حجم السوق المحلي وصعوبة الوصول الى الاسواق الخارجية ومعوقات تتعلق بالاراضي والمواقع اللازمة للاستثمار وصعوبات الحصول على العمالة الماهرة والبيروقراطية ومنافسة المنتجات الاجنبية.

واوضح ان لدى الكويت مؤسسات عدة وبرامج تقدم خدماتها للمنشات الصغيرة والمتوسطة منها الشركة الكويتية لتطوير المنشآت الصغيرة ومحفظة التمويل الحرفي والمنشآت الصغيرة، إضافة الى عدد من البرامج التي يقيمها برنامج اعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة وغيرها من البرامج والمؤسسات.

وتطرق الدكتور مقابلة الى الصندوق

الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي اصبح في مراحله الاخيرة، مبينا ان رأسماله يبلغ ملياري دينار، ويهدف الى تنمية الاقتصاد الوطني عبر اتباع سياسات لخلق فرص العمل وتنويع مصادر الدخل، اضافة الى توفير المعلومات وتقديم الدعم التقني وتنمية العنصر البشري.

واشار الى اسباب تراجع الكويت في الترتيب العام لمؤشر ممارسة انشطة الاعمال من ٨٢ في تقرير عام ٢٠١٣ الى ١٠٤ في تقرير عام ٢٠١٤، مبينا ان هناك دولا عدة استطاعت تحقيق قفزات في تحسين مؤشراتها.

تعزيز التنمية

من جانبها ودعت الخبيرة الاقتصادية الاستاذ المساعد في جامعة الكويت الدكتورة هنادي المباركي الجهات الحكومية والخاصة الى إنشاء حاضنات للأعمال في الكويت بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال توفير مناخ مناسب لخلق الأفكار الإبداعية والابتكار

المباركي : رسم خطة إعلامية لتثقيف السوق

لدى المبادرين من الشباب الذين يطمحون الى انشاء اعمال تجارية وصناعية تتميز بالابداع.

وأضافت المباركي أن حاضنات الأعمال تعتبر أداة استراتيجية طويلة الأمد للتنمية الاقتصادية تساعد على تنويع الاقتصاد الوطني وزيادة إيراداته، وهي تعتمد على تحفيز المشاريع الجديدة وجذب الاستثمارات وتوليد أكبر قدر من فرص العمل، و ان تلك الحاضنات تعتمد بشكل رئيسي على قاعدة بيانات تشمل تقريرا سنويا عن الحقائق المالية التي سجّلها الاقتصاد الوطني والعالمي لكي تساعد في خلق أفكار إبداعية مرتكزة على الواقع الاقتصادي في الكويت.

ودعت الى رسم خطة إعلامية داخل الكويت لتثقيف السوق حول فوائد المشاريع الصغيرة المعتمدة على الابتكار والقيمة المضافة التي تحققها في الاقتصاد المحلي وتعزيز روح المبادرة والنمو لتحقيق تنمية مستدامة وأن هناك أهمية كبيرة للبرامج التدريبية المستمرة لكيفية ادارة المشاريع وتحقيق الارباح وتثقيف رواد الاعمال حول المخاطرة وكيفية ادارتها، مشيرة الى ان هذا ما تقوم به جامعة الكويت من خلال دعوة القطاعين الخاص والعام لطرح مثل هذه الدورات على المبادرين.

أهمية المشروعات الصغيرة

١ – خلق فرص عمل : تسهم ريادة المشاريع الصغيرة في تنويع مصادر الدخل من خلال ايجاد فرص عمل للمواطنين ودحض البطالة، حيث إن المواطن الكويتي يستطيع أن يواصل العمل والانتاج ويحقق انجازات عظيمة على كافة الاصعدة، الامر الذي ينعكس على نمو اقتصاد الدولة بشكل مرتفع.

٢– تطوير العلاقات الشخصية : تسهم ريادة المشاريع الصغيرة على تعزيز مهارات التواصل الاجتماعي لديك بمعنى أنه يمكنك أن تُوسع دائرة معارفك من خلال ايجاد عملاء جدد والمحافظة على تقوية جسور العلاقة معهم، الامر الذي سيعطيك القوة ويزيد من فرصة نجاحك في السوق التجاري.

٣– المرونة في حل المشاكل ومواجهة التحديات: اذا أردت الخوض ضمن مجال ادارة المشاريع الصغيرة فإنك ستكتسب المرونة والقدرة على حل المشاكل ومواجهة التحديات الصعبة ضمن حقول ريادة الاعمال ، بل إنك ستكتسب القدرة على اتخاذ القرارات التي تتطلب وقتا بأقصى سرعة ممكنة، وذلك نظرا لعدم توافر الهيكل التنظيمي والتسلسل الاداري الذي يبطئ سير عمليات اتخاذ القرار بعكس الشركات التجارية الكبرى التي تحتاج الى اجراءات طويلة وعمليات معقدة للبت في الأمور المتعلقة بالصفقات التجارية وعقود البيع.

٤– الإبداع والابتكار: تعتبر بيئة المشاريع الصغيرة مكاناً خصباً للإتيان بأفكار مبتكرة وحلول جديدة تسهم من رفع قيمة مشروعك أمام المستهلك، وذلك من خلال تقديم خدمات وعروض مميزة مناسبة لتطلعات العصر، والتي بدورها تعمل على استقطاب اكبر عدد ممكن من العملاء لعقد الصفقات وعقود البيع التجارية، وبالتالي ستزداد فرصتك في النجاح والحصول على المزيد من الأرباح والاموال الطائلة.

٥ – تخفيض النفقات العامة: نظرا لصغر حجم المشروع الذي أنت مقبل عليه فبإمكانك أن تستمتع بالبدء في تأسيس مشروعك بكل مرونة ويسر من دون الدخول في عناء حساب النفقات والتكاليف المالية الباهظة، حيث يمكنك تحديد كلفة المشروع وتخصيص ميزانية بسيطة لتغطية النفقات.

يقام على مساحة ١٠٠٠ متر مربع بطاقة إنتاجية ١٥٠٠٠ متر مربع شهرياً

«يوركان للسجاد» أول مصنع في الشرق الأوسط لصناعة السجاد على ذوق العميل

خاص-"الصناعة والتنمية":

بدأ مصنع يوركان للسجاد نشاطه في العام ٢٠٠٨ وهو أحد مشاريع شركة أركان الاهلية للتجارة العامة والمقاولات، حيث بدأت الفكرة بعد دراسة مفصلة عن أحوال ومتطلبات السوق المحلي للوصول إلى منتج جديد غير متوافر في الاسواق الكويتية والخليجية، فكانت الخطوة الاولى لنشاط مصنع يوركان للسجاد، وهي تصاميم السجاد بأنواعه حسب ذوق العميل باختياره للشكل والتصميم والألوان والمقاسات لقطع السجاد بما يتناسب مع ذوق العميل والديكور الداخلي للمنازل والمكاتب والصالات والشركات والسيارات، وفتح آفاق بلا حدود للابداع في عالم من السجاد من خلال فريق عمل محترف من المصممين ذوي الكفاءة العالية في تقديم كل ما هو مبتكر.

● أركان غازي العرادة

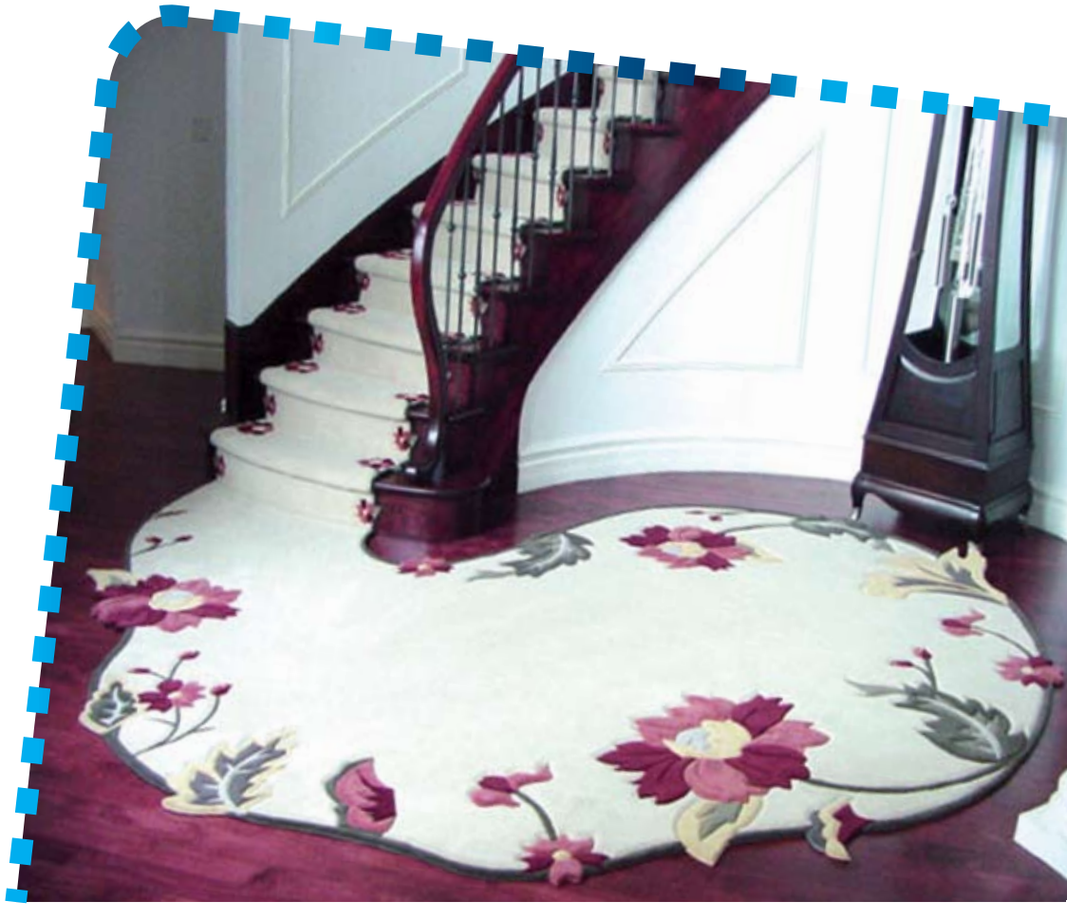

يعتبر مصنع يوركان للسجاد الاول من نوعه في الشرق الاوسط الذي ينفرد بتقديم تصاميم فريدة وعصرية للسجاد بتداخل غريب لانت لمواد لم تستخدم من قبل في صناعة السجاد، وذلك ليتمتع العميل باقتناء قطع نادرة ومميزة من السجاد وفريدة من نوعها وبما يتناسب مع متطلباته.

وحول هذا المصنع يقول المدير العام أركان غازي العرادة إنه يعتبر احد المشاريع الصناعية المميزة بالنسبة لدولة الكويت، مؤكداً على ان اختياره للدخول في هذا المجال جاء بسبب أهمية الصناعة كمصدر من أهم مصادر الدخل القومي، فضلاً عن أنها تعتبر بمنزلة عصب الاقتصاد في الدولة، كونها ترتبط ارتباطاً وثيقاً وفعالاً بالانشطة الاقتصادية المختلفة.

ومضى يقول إن الصناعة تعتبر حاضنة مهمة للمهارات والابداعات الجديدة، كما أنها عامل مساعد للاستقرار الاجتماعي والسياسي.

وقال ان ما يميز مصنع يوركان للسجاد هو البيع المباشر تحت عنوان «من المصنع إلى المستهلك»، وتقديم استشارات في الديكور الداخلي الذي يتماشى مع التصاميم الخاصة للسجاد والكفاءة العالية في الأداء والتنفيذ للحصول على أفضل النتائج المرضية للعملاء مع التطوير المستمر ومواكبة الموضة العالمية بأفضل وأحدث الافكار الخاصة بالسجاد والضمانات الاكيدة للعميل وخدمات ما بعد البيع مثل جودة المواد المستخدمة في السجاد والتنظيف الدقيق لقطع السجاد بأنواعها.

منتجات المصنع

وحول أهم منتجات مصنع يوركان للسجاد قال العرادة إن المصنع ينتج تصاميم مختلفة من السجاد العجمي والصوف والحرير، فهناك سجاد من الصوف الطبيعي سماكته من ٨ إلى ١٦ ملم ذي كثافة عالية، وسجاد من الحرير سماكته ٨ إلى ١٤ ملم، وسجاد من الاكلينك من ٨ إلى ١٦ ملم، والسجاد الامريكي من ١٠ إلى ٢٠ ملم وأنواع مختلفة من سجاد الدواسات من ٦ إلى ١٠ ملم، هذا كله إلى جانب إضافة مواد أخرى على السجاد مثل الخشب والكريستال والستانلس ستيل مع الاضاءة الداخلية الممزوجة بطريقة متقنة تبهر، وتلفت انتباه كل من يراها وايضا تصاميم خاصة لسجاد السيارات.

خطوات الإنتاج

وقال ان السجاد في مصنع يوركان يمر بعدة خطوات عمل تبدأ بالرسم والتصميم عن طريق الكمبيوتر ثم بمرحلة تقطيع وتشكيل وحياكة السجاد عن طريق مكائن خاصة، ثم إلى مرحلة التشطيب النهائي بحيث تكون طبقة السجاد متساوية خالية من الشوائب مع الحرص على عنصر الكفاءة العالية في العمل، ثم تأتي مرحلة التسليم في الموعد المطلوب على حسب ما هو متفق عليه مع العميل.

٤٢٠ لونا

وأكد على أنه من خلال زيارة واحدة لمعرض يوركان للسجاد يمكن معاينة نوعية السجاد والألوان والاعمال التي تم تنفيذها مسبقا، وتحديد مواعيد الزيارات لأخذ المقاسات وتصوير الموقع ومن ثم اختيار العميل من مجموعة التصاميم الخاصة والجاهزة، مع حرية اختيار الالوان والمقاسات من بين ٤٢٠ لونا وتقديم العروض الخاصة له.

المعرض يضم العديد من التصاميم المبتكرة من السجاد ذي الجودة العالية بمختلف المقاسات والالوان على حسب العملاء تناسب جميع الاذواق للباحثين عن التميز.

مساحة المصنع

ورغم ان مساحة المصنع الحالية لا تتجاوز الـ ١٠٠٠ متر مربع، إلا أن الاعمال المبدعة من التصاميم الراقية والفريدة التي يقدمها المصنع تفوق تلك المساحة بكثير، خاصة إذا ما عرفنا أن المصنع قادر على إنتاج كل مقاسات ونوعيات السجاد التي تناسب المنازل والصالات والمساجد والسيارات، بطاقة إنتاجية تصل إلى ١٥٠٠٠ متر مربع شهرياً، باستخدام مكائن ألمانية عالية الجودة وبتقنية دقيقة جداً.

شهادات الجودة

وأختتم العراده حديثه مؤكداً أنه على الرغم أن عمر الشركة يعتبر قصيرا نسبياً إلا أنها نجحت في الحصول على عدد من شهادات الجودة من قبل كبرى الشركات العالمية في بريطانيا، حيث نجحت في الحصول على شهادة في الجودة في الادارة وفي جودة المنتج مما يعد فخرا للشركة.

Sultan International Electronics Co. W.L.L. SIE شركة سلطان العالمية للإلكترونيات ذ.م.م

LAUREL
NEMO
DIGI
MEGATEX
sbm
HUIJIN
BIRCH
neopost
QCashAccsys

مكائن عد وكشف التزوير ومكائن عد وفرز وكشف التزوير
NOTE COUNTING MACHINE, NOTE SORTER, NOTE COUNTING & COUNTERFEIT DETECTION MACHINE

SB 9

SB 2000

K2

G1

X7

مكائن عد الخرده، عد وربط الخرده، عد الأوراق النقدية، حزم الأوراق النقدية
COIN COUNTING MACHINE, COIN COUNTING & WRAPPING, NOTE STRAPPING, BANKNOTE BANDING MACHINE

SBM 90

ZK 400 BL

K 8

PV 30

LPC 2

C 2000

ماكينة فرز العمله المعدنيه
Coin Sorting Machine

ماكينة عد وفرز وايداع
Cash Acceptance System

ماكينة طي ووضع المستندات في الأظرف
Auto Mailer

طابعة باركود
Barcode Printer

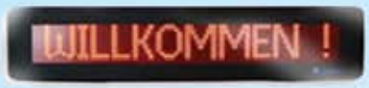

Moving Text Display شاشات إعلانية متحركة

موازين إلكترونية
Weighing Scales

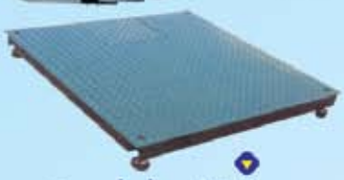

قاعدة مسطحة
Platform Scale

شاشة عرض أسعار العملات
Exchange Rate Board

أجهزة تنظيم الدور
Queue System

TOWELL
توويل العالمية القابضة
TOWELL INTERNATIONAL HOLDING

Tel.: 24759755 - 24734321 - 24749036 - 24749034 - 24759840. Fax: 24734320, 24713485
E-mail: info@sultan-international.com www.sultan-international.com
P. O. Box: 595, Farwaniyah 81016 - Kuwait.

ورود العثمان:
المرأه الكويتية طموحاتها بلا حدود والإرادة وراء أي مشروع ناجح ومثمر

كتب محمد دعاس:

تعتبر المشروعات الخاصة أو الحرف المهنية اليدوية من أهم القطاعات التي تستطيع المساهمة في النهوض بالتنمية داخل البلاد أو في أي بلد في العالم. والكويت مليئة بالشباب والفتيات الذين يفتخر بهم في جميع المحافل، ممن ابتعدوا عن الوظائف الحكومية والدوام الروتيني، ولجأوا إلى الابتكار والاختراع والمشروعات الخاصة الصغيرة والصناعات الحرفية، التي تسهم في تنويع مصادر الدخل القومي من خلال الدعم الذي تقدمه الدولة عن طريق مؤسساتها، سواء كانت حاضنة الشويخ الصناعية أو عن طريق بنك الكويت الصناعي أو حتى القطاع الخاص، ومساعدتهم في مشاريعهم الخاصة.

وقد التقت مجلة (الصناعة والتنمية) بعض الشباب الطموح المبدع لتقف على قصص نجاح مشروعاتهم الخاصة والتعرف عليها عن قرب، فكان لنا ذلك اللقاء مع المواطنة الكويتية ورود العثمان هذا النموذج المشرف للمرأة الكويتيه المثقفة الطموحة والتي تسعى للوصول الى اقصى درجات السلم الثقافي والتعليمي وفي الوقت ذاته لم تبتعد عن هوايتها وظلت تراودها فكرة مشروعها الخاص الذي جاء في صورة مشروع للتصوير الفني المبدع بكل أشكاله.. ولكن هل ياترى المشروع الخاص جاء متواكبا مع الدراسة الاكاديمية والدراسات العليا التي استكملتها .. هذا هو ما ستكشف عنه السطور التالية من حوارنا مع ورود العثمان الحاصلة على بكالوريوس الهندسة في الميكانيكا وصاحبة مشروع فو تو جاليري .. فإلى تفاصيل الحوار:

• وردود عبدالله العثمان

• بداية، عرفينا بنفسك؟

– ورود عبدالله العثمان، سيدة أعمال كويتية، متزوجة ولدي خمسة أبناء، مهندسة ميكانيكا، حاصلة على الماجستير عام ٢٠٠٩م في ادارة التقنيات تخصص هندسة وحاليا طالبة دكتوراه في الهندسة الميكانيكية، من عشاق السفر، وأبحث عن كل ما هو جديد من ثقافات وعادات وتقاليد في المجتمعات الأخرى، هوايتها التي أمارس من الصغر العزف على الآلات الموسيقية بأنواعها، الرياضة وخاصة المشي، بالإضافة الى الأعمال اليدوية كالخياطة مثلا، والأهم من هذا كله الاهتمام بالفنون التشكيلية والخزف.

• حدثينا عن طبيعة نشاط مشروعك الخاص؟

– شركة فوتوجاليري للتصوير الواقعة في منطقة شرق، مجمع دار العوضي، السرداب محل رقم (١٠١)، شركة مختصة في التصوير الضوئي والفيديو للحفلات والمناسبات والمؤتمرات والصور الشخصية والبورتريه، كما أنها الأولى في الشرق الأوسط المختصة في تصوير المواليد. شركة فوتوجاليري للتصوير هي من الشركات المختصة في أحدث التصاميم بما يتناسب وأذواق الزبائن بمختلف الأعمار والفئات.

• كيف جاءت فكرة إنشاء المشروع؟ وكيف بدأت مشروعك؟

– بعد متابعة دقيقة للسوق الكويتي بشكل خاص والخليجي بشكل عام اتضح وجود نقص لمشروعات التصوير الضوئي والفيديو، وبناء على هذ التقييم تم تأسيس

شركة فوتوجاليري للتصوير لتشمل عالم التصوير والتصميم تحت سقف احترافي واحد ومن هنا بدأت الشركة.

• ماالهدف من اقامة هذا المشروع؟

– لتغطية جميع احتياجات وشرائح المجتمع وتقديم الخدمات المناسبة والمحترفة لهذا العالم، حيث تم الاهتمام بنشأة الانسان (حديثي الولادة) وحتى تكتمل دورة الحياة بتصوير الأعراس والمناسبات الشخصية.

• هل سبق لك العمل في أي مؤسسة حكومية أو قطاع خاص؟

نعم، في وزارة الأشغال العامة.

• ما الذي يميّز شركتكم عن باقي الشركات؟

– تتميز شركة فوتوجاليري بوجود طاقم متكامل من النساء ابتداء من التصوير والتصميم والطباعة، بالاضافة الى استخدامها لأحدث الأجهزة والمعدات، ويقوم أفراد عائلة فوتوجاليري على تطوير مهاراتهم ومتابعة كل ما هو جديد في السوقين المحلي والعالمي، بالاضافة الى الخدمة المميزة التي يتم التعامل بها مع الزبائن.

– كما أن هناك قسما خاصا لتصوير المناسبات الرجالية بطاقم رجالي متكامل والتصوير التجاري بمعدات خاصة لهذا المجال.

• ما صفات صاحب المشروع؟

– صاحب فكرة المشروع يجب أن تكون لديه نظرة مستقبلية وأن يكون متابعا للمنافسين واحتياجات السوق ودراسة الشريحة المراد جذبها والتعامل معها.

– أن يكون صاحب ارادة وعزيمة ويقبل بالخسارة قبل النجاح لتحديد نقاط ضعفه وأماكن الفشل لاصلاحها والنهوض بالمشروع.

• هل العمل الحر مناسب للمرأة الكويتية؟

– العمل الحر مناسب لكل شخص، ذي فكر تجاري ويحسن إدارة المشروع بكل جدية وإخلاص وتفاني في العمل، سواء كان رجلا أو إمرأة.

• هل طبقت الفكرة دون تردد أوخوف من عدم نجاحها؟

– نعم طبقت الفكرة ولكن كانت بشكل تدريجي ومدروس مع التزام الحذر في بعض الخدمات وذلك يعد أحد أسباب نجاح فوتوجاليري.

• ما الذي جذبك في العمل الحر؟

– الحرية اتخاذ القرار وتحمل مسؤولية هذا القرار وامكانية تطوير الأفكار وكيفية ادارة الأمور والتعامل الجميل مع الزبائن والذي نتعلم منهم الكثير والكثير.

• ما المعوقات والمشاكل التي واجهتك؟

– في الواقع العديد من الأمور غير المنظمة بين الجهات الحكومية مما يعرقل الأعمال والمشاريع والتعارض بين القرارات الوزارية التي تجعل المشاكل تتفاقم وآلية تنفيذ هذه القرارات.

– تراخيص الدولة، والدورة المستندية لاستخراج الرخصة وشح السوق الكويتي للأيدي العاملة المحترفة ما أجبرنا باعطاء دورات مكثفة لحصول موظفي فوتوجاليري على الخبرة الكافية والعالية والمتطورة بالتصوير الفوتوغرافي والتصميم المحترف.

• تجربتك في إدارة المشروع في هذا

العمر، ماذا أضافت لك؟

– الصبر والحكمة وقوة الارادة، بالاضافة الى التفكير السريع لاتخاذ القرارات ومهارة اصلاح القرارات ان كانت خاطئة، بالاضافة الى معرفة العديد من الناس الذين يمكن لنا أن نتعلم منهم الكثير من خبرات الحياة.

• ما نظرتك البعيدة وطموحاتك المستقبلية؟ وهل من هدف معين تطمح لتحقيقه؟

– طموحاتي لا تنتهي ولله الحمد، بالاضافة الى انهاء الدكتوراه أطمح الى اتساع نشاطي التجاري لنطاق بلدان مجلس التعاون الخليجي وقد يكون أكثر ان شاء الله.

• ممن لمست التشجيع؟ وماالدعم الذي حصلت عليه؟

– لم يتوان الأهل والأصحاب عن تقديم التشجيع المستمر والذي نحتاج له ليمدنا بالقوة حين نخفق أو نحبط، كما أن لأفراد أسرة فوتوجاليري الفضل الكبير على دعمهم المستمر واصرارهم على النهوض بالشركة وافتخارهم بكونهم جزءا منها.

– كما أن للبنك الصناعي الشكر لما قدمه من دعم مادي وتعامل راق ومنظم باحترافية، والذي ساهم في بناء شركة فوتوجاليري للتصوير.

• برأيكم ماذا يحتاج القطاع الصناعي ليكون جاذبا للاستثمارات؟

– شركة فوتوجاليري من الشركات الحرفية لتقديم خدمات عامة بعالم التصوير الفوتوغرافي والتصميم المحترف ولا تدخل تحت سقف الصناعات. لذلك أطالب بسن قوانين جديدة وتفعيلها وتطويرها لتشجيع الشباب الكويتي بالانخراط في العمل المهني الحر، والتنمية الصناعية، ومزيدا من حرية الصناعة وتكثيف الحملة الدعائية للمنتج الوطني وحمايته، ودعم الهيئة العامة للصناعة للشباب الطموح المقبل على العمل الحر.

• وأخيرا، هل تنصحين الشباب بدخول مجال إدارة المشاريع الخاصة؟

– قدم البنك الصناعي الكويتي محفظة مشاريع صناعية لهذا الشأن، وبعض جهات الدولة الأخرى بعض التسهيلات لدعم الشباب والمشاريع الخاصة الا أنها غير كافية كدعم للمشاريع الشبابية، فتحتاج هذه المشاريع إلى الربط فيما بينها من قبل الجهات الداعمة مادياً وتقوية المشاريع الخاضعة للدعم فيما بينها وبين بعض من خلال ترابط أنشطتها.

• هل من كلمة اخيرة؟

اود في هذا المقام ان اتوجه بالشكر والتقدير للقائمين على امر مجلة الصناعة والتنمية لاهتمامهم بإلقاء الضوء على التجارب الناجحة للشباب وتعريف الناس بهم وبمشاكلهم وطموحاتهم.

Sultan International Printing Co. W.L.L.

SPECIALIST MANUFACTURER OF LABELS ON ROLLS

SIP

شركة سلطان العالمية للطباعة ذ.م.م

ليبل لاصق وغير لاصق على شكل رول

- Scale Labels
- Barcode Labels
- Pricing Labels
- Promotion Labels
- Coin Wraping Rolls
- Nemo Q-tickets
- Cash Register Rolls
- Pricing Guns
- Clear & Printed Tapes

Tel.: 24759755 - 24734321 - 24749036 - 24749034 - 24759840. Fax: 24734320, 24713485

E-mail: info@sultan-international.com www.sultan-international.com

P. O. Box: 595, Farwaniyah 81016 - Kuwait.

TOWELL

توول العالمية القابضة

TOWELL INTERNATIONAL HOLDING

أضرار عدم التصنيع وخيمة وتنذر بهشاشة الاقتصاد

الصناعة أهم ركائز الاقتصاديات الصلبة

خاص – «الصناعة والتنمية» :

تبني الاقتصاديات القوية الصلبة لأي دولة على ركائز تثبت اعمالها وتزيد الثقة في عملتها، ومن ابرز هذه الركائز دوليا الصناعة التي تتبناها حكومات الدول وتعتمد عليها في تنمية التصدير، وفي تأمين الطلب المستمر على عملة البلاد، الامر الملاحظ وبشدة في دول النمور الآسيوية اليابان والصين وكوريا وغيرها من الدول الصناعية في وأوروبا كألمانيا، وكذلك في الولايات المتحدة الامريكية.

ويرى جمهور من الخبراء الاقتصاديين في اعتماد دول الخليج على منتجاتهم النفطية غير المصنعة كارثة تاريخية قد تنتهي بمأساة إذا لم يتم تطوير المنتجات محليا وتصنيعها في شكل منتجات كاملة، الامر الذي يحقق مكاسب صناعية على المستويات الفنية والالكترونية ويرفع من مستويات الخبرة المحلية.

يحذر الخبراء من عدم استقرار أو تقدم الاقتصاد دون تصنيع احتياجات المجتمع الاولية، والتي تمثل في المقام الأول أمناً قومياً يحفظ للدولة هيبتها وحرية قراراتها ومواقفها السياسية في المنطقة دون وضع اي حسابات لآراء الدول الموردة لها.

ولتفعيل القطاع الصناعي عدة مراحل يجب اتباعها، تأتي في مقدمتها إزالة المعوقات الروتينية التي فرضها الزمن قبل سنوات وأصبحت أمراً واقعياً فليس من الطبيعي ان تخطو الكويت عام ٢٠١٤ بمنظور صناعي يعود للخمسينيات، اما المرحلة الثانية فهي مرحلة التبني وهو الامر المطلوب من القائمين على القطاع لتنمية مشروعات الشباب، وتبني عقولهم الخلاقة والمبدعة والايمان بأفكارهم الجريئة والمنتجة فهي عقول غير مقيدة بهموم التفكير الروتيني المحبط، فهي تبحث عن العالمية والتميز محطمة قيود ومفترضات الواقع التي فرضتها الأيام وسار الركب عليها (هذا ما وجدنا عليه أباءنا) دون أي تغيير يذكر على مر السنين.

من جانبها قامت مجلة "الصناعة والتنمية" بإجراء استطلاع لآراء بعض الصناعيين والخبراء الاقتصاديين فكانت آرائهم متباينة، تتناول الموضوع من عدة زوايا فمنهم من رأى في الصناعة عموداً اقتصادياً غير مستغل لدعم الاقتصاد الكويتي، ومنهم من رأى فيها مستقبل الشباب الكويتي الواعد الباحث عن هويته الانتاجية، ومنهم من رأى فيها طوق النجاة لدولة خليجية اعتمدت بنسبة ٩٩ ٪ من اقتصادها على بيع النفط بشكل خام، ولا خطط لديها لعصر ما بعد النفط ، وبشكل مفصل كانت آراء الخبراء كما يلي :

من جانبه يرى مدير ادارة التداول في سوق الكويت للأوراق المالية سابقا والمستشار الاقتصادي بشركة بيت الاوراق محمد الثامر ان استقرار الاقتصاد يستمد من قوة العملة وقوة الطلب عليها، وهو الامر الذي لا يحدث إلا بوجود منتج مطلوب دوليا يجبر كل دول العالم على طلب العملة المحلية لاستيراد ذلك المنتج.

وبشكل اكثر دقة اوضح ان الكويت في حاجة لتطوير قطاعاتها الصناعية لاسيما في المجالات النفطية، وذلك لتحويل المنتج الخام المتوافر لدى الكويت وبيعه كمنتج نهائي جاهز للاستعمال، الامر الذي قد تكون له عوائد مالية ضخمة لا تقارن بمنافع وارباح بيع النفط كمنتج خام.

وأكد الثامر على اهمية دعم القطاع الصناعي باعتباره أساس وعمود الاقتصاد الاقوى الذي يجب الاعتماد عليه بشكل اكثر حتى في ظل الروافد المالية الجيدة للقطاع

الثامر : لا استقرار ولا تقدم اقتصادياً من دون تصنيع

النفطي ، معتبرا دعم الصناعة في المرحلة الحالية بمنزلة استثماراً مالياً أكيداً للمستقبل يفوق في قيمته الحقيقية على الاستثمار في صندوق الأجيال، حيث يوازي دعم الصناعة تطوراً ملحوظاً في خبرات وكفاءات الأيدي العاملة لاسيما الشباب الكويتي الواعد الباحث عن تحقيق الذات وتقديم طاقاته لتقدم البلاد.

واكمل موضحاً اهمية السرعة في اتخاذ القرار بهذا الشأن حتى يتمكن القطاع الصناعي بالكويت من ملاحقة التطور الهائل الذي يحدث في دول العالم الصناعية، الامر الذي يحتاج لكل دقيقة من اجل مواكبة عصر التقدم الصناعي الحالي ولو على مراحل متتالية تضمن للبلاد تكوين قطاع صناعي يعتمد عليه.

وأشاد بدور الهيئة العامة للصناعة وبنك الكويت الصناعي ومواقفهم الداعمة للقطاع الخاص، متمنيا ان يلقى الصناعيون في البلاد مزيدا من الدعم الحكومي خاصة في مجالات التراخيص وتخصيص الاراضي وغيرها من الاجراءات البيروقراطية الطويلة التي تحتاج

لاختصار وتوحيد جهة التعامل، مشيرا إلى طول السنين التي يستغرقها الصناعيون في البحث عن ارض صناعية وانهاء التراخيص والموافقات الحكومية.

وفي نهاية تصريحه لمجلة "الصناعة والتنمية" أكد الثامر على ان اقتصاد البلاد لن يستقر إلا بتأمين قطاع صناعي واعد ومنتج قادر على دعم الاقتصاد عبر توفير العملات الصعبة وفرص العمل وانتاج اولويات المجتمع من السلع الاستهلاكية.

أمن قومي

وعن اهمية تصنيع السلع الاستهلاكية محليا قال خبير استراتيجيات النفط والطاقة الشيخ فهد الداود الصباح ان الدول القوية سياسيا هي من تصنع احتياجاتها محليا، ولا تعتمد على دولة في توريد السلع الضرورية، داعيا الى الاهتمام بقطاع صناعات الادوية والصناعات الغذائية وغيرها من قطاعات الصناعة التي تنتج محليا احتياجات المجتمع الاولية، معتبرا في ذلك دعماً للأمن القومي وحرية للسياسة الدولية في اتخاذ القرار.

وأوضح ان الاقتصاد القوي لأي دولة لا يستقر ويرتكز الا على اعمدة قوية ومنتجة، داعيا إلى تبني القطاع الصناعي في الكويت

الداود: تصنيع احتياجات المجتمع أمن قومي

واعتباره رافداً أساسياً للميزانية بجوار القطاع النفطي واعطائه الفرصة لحمل جزء من اعباء الوطن الاقتصادية، مؤكدا على ان الصناعة الكويتية جديرة بالثقة وقادرة على تحمل المسؤولية وتحقيق مستويات ايجابية عالميا.

ودعا الداود للاستفادة من خبرات الدول الخليجية المجاورة في مجال التصنيع ضاربا مثالاً بتقدم المملكة العربية السعودية الشقيقة في مجال صناعات الاغذية والأدوية، وهو ما يمكن الاستفادة منه عبر المشاريع المشتركة والندوات والمؤتمرات الثنائية على مستويات غرف ووزارات التجارة والصناعة.

واوضح اهمية دعم فكر التكامل الصناعي بين دول الخليج الذي قد يكون له الاثر الاكبر محليا وخليجيا على تطوير الصناعات المختلفة، وهو ما يعد خطوة فعلية اولى على طريق انشاء السوق الخليجية المشتركة التي قد يكون لها الاثر الاكبر على تنشيط التجارة والصناعة المحلية وخلق روافد مالية داعمة للقطاعات الصناعية في كل دول مجلس التعاون الخليجي.

وأكد في تصريحاته لمجلة "الصناعة والتنمية" أن الامة التي تملك مصانع تنتج احتياجاتها الاولية كالغذاء والدواء لا يمكن لأي قوى عظمى الضغط عليها سياسيا في القضايا الدولية، مما يجعل رأيها السياسي قياديا ونزيها ويحررها اقتصاديا من اي ارتباطات دولية ويحفظ امنها القومي، الامر الذي يمثل دعما استراتيجيا من الاقتصاد لسياسة البلاد.

وفي نهاية حديثه قال الداود ان دعم الصناعة سيضمن مستقبل الشباب الكويتي الواعد الباحث عن هويته الانتاجية، محاولا التواجد على خريطة العالم الصناعية الا ان

منتجات البتروكيماويات المهمة التي يمكن تبنيها لتطوير القطاع الصناعي:

- أكياس البولي إيثلين ورولات الثرنك لأغراض التغليف.
- منتجات بلاستيكية منزلية و أكياس بلاستيك.
- خزانات مياه من البولي ايثلين.
- أنابيب البولي ايثلين والبولي بروبلين للاستخدامات الصحية وشبكات المجاري.
- أنابيب حماية الكيبلات الكهربائية ومناهل البولي ايثلين.
- وصلات ومحلقات البولي ايثلين.
- راتنجات البوليستر غير المشبع (صناعة الخزانات وأنابيب الفيبر جلاس).
- كبسولات وقناني من مادة البي إي تي
- خزانات فيبر جلاس وخزانات وأنابيب جي آر بي.
- أعمال الديكور من الفيبر جلاس.
- أصباغ الديكورات وأصباغ صناعية.
- العازل الحراري والصوتي من الصوف الزجاجي للمباني.
- علب وأطباق وأكواب من الفوم.
- الغازات الطبية والصناعية (الأرجون، الأسيتيلين، الأكسجين، النيتروجين، الهيدروجين، ثاني أكسيد الكربون المسال).
- مواد مضافة للخرسانة - مستحلبات إسفلتية - منتجات أسمنتية.
- عازل الماء والرطوبة.

المعوقات التي تواجه القطاع تحبط حماسهم وتحجم طموحهم.

محو المعوقات

وبفكر عملي رأى رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لشركة السكب عادل رشيد البدر ان تبدأ الحكومة في دعم الصناعة عبر محو المعوقات البيروقراطية التي تقف دون تطور الصناعة المحلية، وذلك قبل دعمها ماديا والبحث عن زيادة حجم القطاع وقدرته الانتاجية ملخصا المعوقات التي تواجه القطاع في ١٠ معوقات أهمها وابرزها

١- ندرة الأراضي الصناعية وتأخر خلق منظومة موحدة تضم الصناعات الكويتية مثل المدن الصناعية التي باتت من أهم مقومات نجاح أي دولة صناعية، إضافة إلى الاجراءات الروتينية المتبعة في معظم وزارات الدولة ذات العلاقة بالصناعة، الى جانب ضعف التنسيق بين الادارات المسؤولة، الأمر الذي يعطل خطط التوسع للمصانع القائمة ويقف عائقا أمام الرغبة بإنشاء أي صناعة جديدة.

٢- ضعف التواصل بين الصناعيين والجهات الحكومية المسؤولة عن القطاع الصناعي، حيث ان القرارات المتعلقة

البدر :
يجب محو معوقات الصناعة وتدعيم فكر التصنيع

بالقطاع الصناعي تتخذ من قبل الجهات المسؤولة دون الرجوع الى الجهة النقابية المعتمدة للصناعيين (اتحاد الصناعة).

٣- ضعف مستوى الدعم اللوجستي والاداري المقدم من الحكومة الى الشركات الصناعية، متمثلا في صعوبة الحصول على أراض صناعية وعرقلة المعاملات والاجراءات الصناعية.

٤- عدم انشاء صناديق مختصة تعنى بتمويل القطاع الصناعي ودعمه.

٥- المنافسة الحادة والشرسة التي يواجهها المنتج الكويتي في ظل انفتاح السوق الكويتي على الاستيراد بطريقة كبيرة، من دون الأخذ بعين الاعتبار دعم المنتج المحلي. وذلك بسبب عدم تفعيل القوانين الوزارية الخاصة بحماية المنتج الوطني.

٦- تراجع حجم الصادرات الكويتية بسبب عدم تقديم الدعم الكافي للصادرات.

٧- ضعف التخطيط من قبل الجهات المعنية بتطوير القطاع الصناعي فعند توزيع الأراضي الصناعية يتم منح المصانع مساحة من الأرض من دون الأخذ بعين الاعتبار الخطط التوسعية المستقبلية للمصنع.

٨- العقبات المستمرة التي تواجهها الصناعات الغذائية مع الجمعيات التعاونية على الرغم من أن هناك قرارات واضحة صادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بخصوص أولوية تسويق المنتج الوطني وازالة المعوقات في الجمعيات التعاونية.

٩- افتقار دولة الكويت لمختبرات الجودة

العالية أو مختبرات فحص النوعية، الأمر الذي يؤدي الى عدم فحص المنتجات المستوردة من الخارج، وذلك على النقيض مما يطبق على المنتجات المحلية، حيث تخضع المواد الاولية المستخدمة في الصناعات الكويتية الى العديد من اختبارات السلامة لتتمكن من الحصول على الموافقات من الهيئة العامة للبيئة.

١٠- المشاكل السياسية المتعاقبة والحل المستمر لمجالس الأمة وتشكيل مجالس أخرى والذي يعتبر وضعاً مربكاً للاقتصاد الكويتي بشكل عام.

الحلول المقترحة

وتتمثل الحلول المقترحة من وجه نظر البدر فيما يلي:

١ - اللقاءات المباشرة بين المسؤولين الحكوميين وأصحاب المصانع الكويتية للاتفاق على الأسس والمبادئ والتوصيات المتعلقة بتطلعات القطاع الخاص واحتياجاته الأساسية.

٢ - اعداد تصور شامل لتطوير القطاع الصناعي ليكون ضمن أحد مصادر الدخل الرئيسة في الكويت.

٣ - وضع الآليات التي تساعد على توفير الأراضي الصناعية، والعمل على فك التشابك بين الجهات الحكومية بهدف تطوير وحماية القطاع الصناعي الكويتي.

٤ - بحث واقع المنافسة الخليجية وانعكاساتها على القطاع الصناعي الكويتي.

٥ - اعادة هيكلة الاقتصاد من نافذة الصناعة وتشجيع القطاعات التنموية المدرة للدخل.

٦ - عمل دورات مجانية توعوية للشباب وأصحاب المصانع الكويتية عن كيفية تطوير الاستراتيجيات التصنيعية المثمرة للتقدم التقني.

٧ - تقديم الحوافز التشجيعية لأصحاب المصانع الوطنية إلى جانب الدعمين المادي والمعنوي.

٨ - استغلال العلاقات التجارية والاقتصادية بين الكويت والعديد من دول العالم، للمساهمة في نقل الخبرات، التكنولوجية اللازمة لتنمية القطاع الصناعي الوطني.

الغربللي : الصناعة رافد قوي للميزانية يفوق النفط

دعم الميزانية

من جهته قال رئيس مجلس إدارة دانة للطاقة جمال الغربللي ان مشكلات الكويت بشكل عام تتركز في عدم وجود قيادات

اقتصادية تضع سياسة اقتصادية وتنموية للكويت، ولا توجد خطوط عريضة بالميزانية توضح هل هي بلد استثماري ام صناعي وإذا كانت صناعية فهل هناك صناعة محددة مثل ألمانيا التي تتخصص في صناعة المكائن والآلات والسيارات، أو مثل دول أخرى تعمل في الصناعات الاستهلاكية، فنحن للأسف لا نعرف هدفنا فهل سنعمل في مجال البتروكيماويات مثل السعودية التي ركزت في صناعتها على البتروكيماويات والاغذية ام سنعمل في مجال الصناعات الاستهلاكية كدول عربية أخرى؟

ويرى أن الوضع الاقتصادي الآن مريض وتعيس جداً، ولابد أن تتدخل الدولة في طرح المشاريع التنموية الانتاجية الكبرى كعلاج حقيقي للاقتصاد ككل الدول، فلا يكفي علاج سوق المال فقط من دون تأهيل القطاع الصناعي على الانتاج ودعم الميزانية العامة للدولة.

ويؤكد الغربللي أن القطاع الصناعي يواجه مشكلة في عدم وجود رؤية واضحة لدى المسؤولين عنه، إضافة إلى عدة معوقات اهمها نقص القسائم الصناعية التي تحولت إلى عملة نادرة، وتضاعف أسعارها إلى أرقام فلكية، مؤكداً أن أزمة القطاع ستظل مستمرة في ظل غياب الدعمين المادي والمعنوي وزيادة الاجراءات البيروقراطية والروتين.

ويرى الغربللي في قطاع صناعات البتروكيماويات مستقبلاً إيجابياً للصناعة الكويتية، نظرا لما تتمتع به الكويت من مقومات طبيعية لنجاح هذه الصناعة، متمنيا ان تحظى هذه الصناعة باهتمام المسؤولين وتبني القائمين على القطاع الصناعي في الكويت، الامر الذي سيجعلها تتصدر الصناعات الكويتية وتتميز محليا ودوليا، ويجعل القطاع الصناعي قادرا حقا على دعم ميزانية الدولة بشكل لا يقل فعالية عن القطاع النفطي.

وفي نهاية حديثة أكد ان الميزانية الكويتية تحتاج لدعم القطاع الصناعي خاصة أن كل الاستراتيجيات الاقتصادية بالبلاد تتحدث عن اهمية ايجاد روافد ومصادر مالية بديلة خلال السنوات المقبلة وذلك لتجنب مرحلة ما بعد انتهاء النفط، داعيا الحكومة والجهات المسؤولة بالاهتمام بالإنتاجية عبر دعم المجال الصناعي لاسيما قطاع صناعات البتروكيماويات.

الخرافي: الاهتمام بالقطاع الصناعي ضرورة لدعم اقتصاد الكويت

اكد رئيس اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي على ضرورة الاهتمام بالقطاع الصناعي لتمكنه من ان يشكل عاملا قويا لدعم الكويت اقتصاديا وسياسيا، كما يمكن ان يتحول الى رافد ثان للاقتصاد الوطني بعد النفط في وجود ارادة وقرار يدعم هذا التوجه وخطوات حثيثة لمتابعته.

ودعا الخرافي في تصريحاته الصحفية الى ضرورة الاستفادة من الخبرات والتجارب التي مرت بها الدول الأخرى، وخاصة في الخليج، حيث إن السعودية كبلد صناعي متطور قامت حكومتها باتخاذ خطوات دعمت هذا القطاع وطورته وأدخلته حلبة المنافسة، بحيث تقوم المصانع الكويتية الآن بتصدير جزء كبير من إنتاجها الى الخارج، وهو ما يعد نصرا لهذه الصناعة.

وأضاف أن الكويت لديها فرصة كبيرة لتصبح بلدا عملاقا في مجال الصناعة التحويلية نظرا للاحتياطات النفطية التي تمتلكها، إضافة إلى عامل القدرة المالية على إقامة المشروعات العالمية الكبرى. مشيرا الى ان الكيفية التي تتطور بها الصناعات التحويلية بالكويت وخصائصها وتأثيراتها تعتبر ذات أهمية بالغة في المستقبل، حيث إن اقتصادها يتوقف على الدخل الذي يأتيها من إنتاج النفط والغاز.

واشار الى ضرورة توفير مجموعة من المتطلبات والإجراءات التي يجب اتباعها لتنشيط القطاع الصناعي والتأكد من سير الاستراتيجية الصناعية على أكمل وجه، منها التخطيط الجيد عن طريق اعداد الدراسات الاستراتيجية الصناعية، ووضع مشاريع معدة جيدا، والمتابعة الجيدة لتنفيذ وتقييم هذه المشاريع، ودراسة الاعتبارات والصعوبات التي تعترض تنفيذ الخطط الموجودة للعمل على تذليلها، و توفير التسهيلات اللازمة من سهولة الإجراءات والأراضي والسيولة اللازمة للتمويل لتيسير التوسع في الإنتاج والتعامل معه.

ولفت الخرافي الى ان الهيئة العامة للصناعة، لها دور مهم في تنشيط القطاع الصناعي، والذي يتمحور في إعادة هيكلة القطاع وإعادة تطوير نظام الحوافز الصناعية وتعزيز القدرة على المنافسة وتحفيز المبادرات الفردية. مؤكدا أن هذه الأمور تأتي من خلال التوسع الشامل للقطاع الصناعي، يليه الأهمية التكنولوجية في عملية التنمية الصناعية ورفع كفاءة العمالة الوطنية وزيادة أعدادها في المنشآت الصناعية وزيادة الإنتاج ذي القيمة المضافة العالية وتوفير المتطلبات اللازمة لتمويل المشاريع الصناعية وفتح المجال أمام الخصخصة، ومشاركة القطاع الخاص بالإضافة إلى دعم المنتج الوطني ودعم وتشجيع الصناعة الكويتية.

بعد انطلاق مبادرة توظيف

خبراء ومسؤولون: «القطاع الصناعي» الأكثر قدرة

خاص - «الصناعة والتنمية»:

أوضح عدد من المسؤولين في القطاعِ الصناعي واقتصاديون أن أكثر القطاعات استيعاباً لتكويت العاملين، يكون في القطاع الخاص، مشيرين إلى أن جهود الدولة في هذا الأمر بحاجة إلى إعادة نظر، والتقييم بشكل عملي يؤهل الشباب لتولي المناصب الوسطى والقيادية في القطاع الخاص بالشركات الصناعية.

ولفتوا إلى أن التعاون بين برنامج إعادة الهيكلة واتحاد الصناعات برعاية وزارة الشؤون الاجتماعية في تبني برامج حقيقية لتكويت العمالة الوطنية في القطاع الصناعي الخاص الذي يعد قاطرة حقيقية للتنمية وخلق وظائف تستطيع استيعاب العمالة التي يتم تخريجها سنوياً من الجامعات.

وقالوا في أحاديث متفرقة لـ «الصناعة والتنمية» إن جذب الشباب إلى القطاع الخاص بحاجة إلى خلق مزايا مماثلة لما هو موجود في القطاع العام مع تعويد الشباب على منهج القطاع الخاص القائم على الربحية والحصول على الأجر مقابل الإنتاجية وليس العكس، خاصة أن هناك أكثر من ٢٠ ألف خريج في ٢٠١٧ سيكون على الاقتصاد استيعابهم خلال الفترة المقبلة.

الشباب في الشركات الصناعية بالقطاع الخاص

على استيعاب الكفاءات والخبرات الوطنية

في البداية ، أشار رئيس مجلس إدارة شركة دانة للطاقة جمال الغربللي إلى أنه آن الأوان لوضع استراتيجية متكاملة لجذب الشباب للعمل في القطاع الخاص، لافتاً إلى أن القطاع الصناعي هو أكثر القطاعات قدرة على خلق وظائف جديدة قادرة على توظيف مزيد من الخريجين وبشكل دائم ومستمر.

وبين الغربللي أن التعليم والتدريب يعتبران من أهم اشكال الاستثمار فى حياة الإنسان، والاستثمار فى مجال المعارف التكنولوجية والاستثمار المادى كلها أمور تسير جنباً إلى جنب. والدول التى تغفل أيا من هذه الصيغ للاستثمار قد لاتكون ذات كفاءة فى عملية التنمية الاقتصادية ، مستدركاً أن التعليم والتدريب أمران لا يمكن الاستغناء عنهما لمعالجة القصور الذي يمكن أن تواجهه العمالة الوطنية في القطاع الخاص.

وبين أن سنغافورة وكوريا واليابان وهونغ كونغ حققت نمواً اقتصاديا سريعاً لأن هذه الدول تبنت جميعاً استراتيجية استثمارية متوازنة، اشتملت في آن واحد على التعليم وعلى زيادة رأس المال المادي ونقل التكنولوجيا.

تحديات التكويت

وبدوره ، تطرق الخبير الصناعي محمد النقي إلى أهمية العمل على تكويت العمالة الوطنية في القطاع الصناعي لأهمية تشجيع الشباب في تولي القيادة في مثل هذا النوع من الشركات الذي يحتاج إلى قدرات الشباب للخروج من أزمة الاعتماد المستمر على العمالة الوافدة، والتي تضع المستثمر في إشكالية تتمثل في الالتزام بنسب التكويت في وقت قد لا يحتاج إليها المصنع أو الشركة وهو الأمر الذي قد يزيد من الأعباء المالية لدى تلك المصانع.

الغربللي:
اتجاه الشباب للعمل بالصناعة ضرورة للقضاء على البطالة

القطاع الحكومي

وبين أن الإشكالية التي يواجهها تكويت العمالة في القطاع الخاص تتمثل في اتجاه الكويتين للعمل في القطاع الحكومي بعيداً عن القطاع الخاص بسبب المزايا التي يتمتع بها الموظف الحكومي حيث يعمل ٩٣ في المئة منهم في القطاع الحكومي بينما يعمل فى القطاع الخاص نحو ٤ في المئة من إجمالى قوة العمل الكويتية، ويرجع ذلك إلى إن هذا القطاع أكثر أماناً من

النقي: يجب توفير مزايا بالقطاع الخاص لتشجيع الشباب للعمل به

الناحية الوظيفية للمواطنين ، إضافة إلى المغريات والمزايا التى يتمتع بها موظف القطاع الحكومى مثل ارتفاع معدل الراتب الأساسى والعلاوه الاجتماعية التى تصل إلى ٤٤٨ دينارا طبقا للدرجة الوظيفية، إضافة إلى علاوة الأبناء ومقدارها ٥٠ ديناراً شهرياً لكل طفل دون حد أقصى لعددهم، والتي تتزايد مع كل مجلس أمة ، حيث يطالب النواب دائماً بزيادات مالية لموظفي الحكومة باعتبارهم كتلة انتخابية كبيرة تساعدهم على الاحتفاظ بعضوية مجلس الأمة حتى ولو كان ذلك على حساب المال العام.

ولفت النقي إلى إشكالية أخرى تتمثل في أن نوعية الوظائف التي يتطلبها القطاع الخاص لا تناسب في معظم الأحيان رغبات الشباب الكويتي الذي يفضل عادة نوعية من العمل ذات مجهود أقل ، في الوقت الذي يجد المستثمر الصناعي ما يريد من عمالة في نوعية العمالة الوافدة ذات الانتاجية الأعلى والأجر الرخيص.

متطلبات رقابية

وتطرقت الخبيرة الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة شركة العربية للاستثمار السابقة نجاة السويدي إلى الإشكاليات التي يواجهها القطاع الخاص في الاعتماد

السويدي: ربط مخرجات التعليم بسوق العمل «ضرورة ملحة»

على العمالة الوطنية في العمل أهمها أن هناك خبرات معينة تطلبها الجهات الرقابية من الشركات ليست ضمن اهتمامات خريجي الجامعات مثل الاشتراطات الخاصة بمدققي الحسابات وكذلك المعايير الخاصة بالحوكمة والتي تفرضها إدارة البورصة وهيئة أسواق المال على كل الشركات المدرجة في البورصة ومنها القطاع الصناعي الذي يحتاج إلى مثل تلك العمالة والتي لا تتوافر لدى خريجي الجامعات ،مطالبة بالربط بين احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم.

وقالت إن الفجوة بين احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم تعد من أبرز الفجوات التي يواجهها سوق العمل في القطاع الخاص، وهو الأمر الذي يحتاج إلى مراجعة من قبل الجهات المعنية في الحكومة.

وقالت ليس من المعقول أن يفرض برنامج إعادة الهيكلة نسباً للتكويت تفوق ٣٠ في المئة على بعض القطاعات في الوقت الذي لا تحتاج فيه الشركات العمالة الموجودة من تلك الشركات.

عمالة وافدة

وأوضح نائب رئيس مجموعة عربي القابضة حامد البسام أن زيادة العمالة الوافدة في سوق العمل بالقطاع الخاص أمر طبيعي في ظل تدني الأجور من ناحية وتلبيتهم لاحتياجات الشركات ، مبيناً أن العمالة الوافدة تم الاعتماد عليها منذ بداية الجهود الإنمائية على استقدام العمالة الأجنبية عربية وأجنبية، ومن عثرات الجنسيات لتلبية الطلب المتزايد على القوة العاملة اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأشار إلى أنه مع تقدم وتوسع عملية التنمية

البسام: تدني الأجور للعمالة الوافدة وراء الاعتماد عليها

ومشروعاتها أصبح السكان الوافدون وقوة العمل الوافدة من أبرز الخصائص المميزة للمجتمع السكاني .

وبين البسام أنه مع زيادة عدد الخريجين ووجود بطالة بين الخريجين باتت برامج التكويت ضرورة عملية للخروج من البطالة التي يعانيها الشباب مع توقعات بوصول تلك الأعداد إلى الملايين خلال السنوات الخمس المقبلة والتي لم تستطع خطط التنمية استيعابها حتى الآن.

وقال إنه إذا كان الطلب على العمالة الوافدة ارتبط إيجابياً بالنمو الاقتصادى خلال مرحلة الرواج والانتعاش فى السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيت، إلا أن هذا الارتباط لم يظهر بنفس القوة خلال فترات التراجع الاقتصادى وانخفاض معدلات النمو، وقال إن سوق العمل لم يشهد ظاهرة الهجرة العائدة على نطاق واسع واكتفت معظم الشركات ومؤسسات القطاع الخاص بتخفيض الرواتب والامتيازات والبدلات التى كان يتمتع بها الوافدون، وذلك لمواجهة النقص الذى طرأ على أرباحها.

وتناول أستاذ الاقتصاد في كلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت د.صادق البسام تكويت العمالة الوافدة بالقول إن التحول إلى تكويت العمالة بات « ملح» وإن تجربة تكويت العمالة في القطاع الخاص شهدت نجاحات في العديد من القطاعات، وهو الأمر الذي يحتاج إلى تعميم التجربة في قطاعات أخرى.

معالجة القصور

وبين أنه على الرغم من أن العمالة الوافدة ساهمت وبشكل فعال فى توسيع قاعدة الإنتاج وتخفيض تكاليفه ومعالجة القصور فى قوة العمل المحلية والتخفيف من الاتجاهات الانكماشية بسبب تسارع معدلات النمو فى الإنفاق على الأجور والمرتبات وتحفيز الطلب الفعال من خلال زيادة الإنفاق الاستهلاكى وخاصة فى مجال الإسكان ، إلا أنه من ناحية أخرى نجد أن التحويلات المتزايدة للعمالة الوافدة إلى بلدانها الأصلية ، تجعل أثر هؤلاء الوافدين على السوق المحلى يقل بدرجة ملحوظة عما تشير إليه دخولهم المطلقة.

صعوبات عديدة

واستدرك البسام أن ذلك الأمر يؤثر سلباً كذلك على

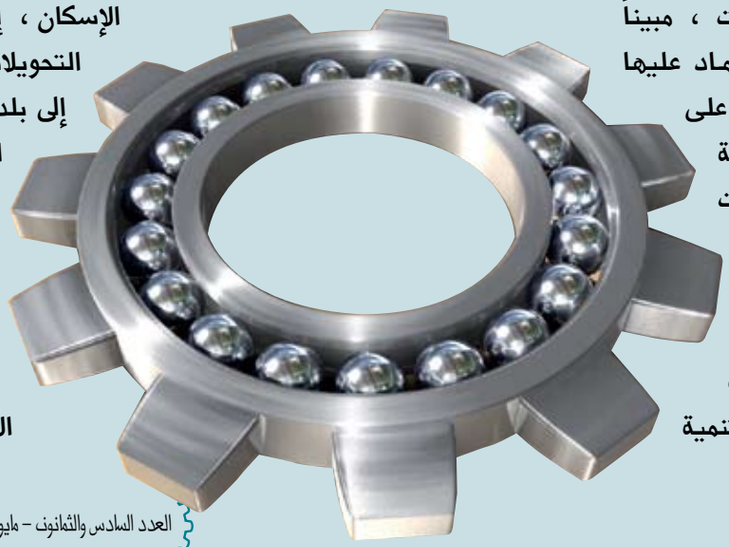

ميزان المدفوعات ، ويخلق في الوقت نفسه صعوبات تواجه المواطنين فى الحصول على بعض الخدمات. بالإضافة إلى خلق تحديات اجتماعية تتمثل في الخليط لمتضارب للقيم والعادات والتقاليد ، بالإضافة إلى التأثير على النواحى الأمنية.

واستدرك البسام أنه لا يمكن الاعتماد طول الوقت على العمالة الوافدة في إحداث تحول حقيقي في التنمية الاقتصادية مع تزايد أعداد الخريجين وأن برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة بحاجة إلى مزيد من برامج التدريب القادرة على تأهيل الشباب للدخول وبقوة في القطاع الخاص ، مشيراً إلى أن الاعتماد على الحكومة في توفير وظائف للكويتيين باتت عديمة الجدوى، وأن هناك ضرورة لربط شروط برنامج إعادة الهيكلة بنسب توظيف العمالة الوطنية في القطاع الخاص.

وأضاف أن وجود مثل تلك المبادرات يعد أساساً قوياً للبدء في تكويت العمالة في قطاع يتمتع بالكثير من الإمكانيات

البسام:
العمالة الوافدة تضغط سلباً على ميزان المدفوعات

القادرة على توظيف عمالة قادرة على تلبية احتياجات سوق العمل في القطاع الخاص.

وتطرق البسام لسياسة إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة، والتي تمثلت في إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة بالجهاز الحكومى والتي تهدف إلى إعادة تركيبة القوى العاملة، بما يعزز الاستخدام الأمثل للموارد البشرية الوطنية بما لايؤثر على مستوى الأداء وبما يتلاءم مع مخرجات التعليم.

وأشار إلى أن تلك السياسة تهدف إلى زيادة فرص العمل المتاحة للعمالة الوطنية والمساهمة في معالجة ظاهرة البطالة وتحقيق التوازن بين الطلب على الوظائف الحكومية من مخرجات المؤسسات التعليمية المختلفة وفرص العمل المتاحة من قبل الدولة مع العمل على إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة تحقيقاً لأهداف الدولة فى التكويت ، مشاركة العمالة الوطنية فى التنمية الاقتصادية للدولة، ووقف التعيين ببعض الوظائف التى كانت تشغل بغير الكويتيين وقصر شغلها على الكويتيين فقط .

G.R.P TANKS

NEAMA

KUWAITI PRODUCT

نعمة

عملاق الخزانات العازلة

Al-Shuwaikh Industrial- Block B -Intl. ST.
Tel.: 24839402 / 24839403 - Fax: 24839401
Website: www.unitedneamagroup.com
E-mail:info@unitedneamagroup.com

طالبوا بتوفير الأراضي وتعديل التشريعات

صناعيون: تنفيذ المشاريع العملاقة في خطة

خاص - «الصناعة والتنمية»:

أكد عددا من الصناعيين أن الخطة التنموية الجديدة التي تقوم الدولة بإعدادها بحاجة إلى إعادة نظر في تركيبة المشاريع الرأسمالية ناحية القطاعات ذات الأداء التشغيلي القادر على خلق قيمة مضافة في الاقتصاد من زاوية توطين التكنولوجيا وفتح فرص توظيف جديدة أمام خريجي الجامعات ، خاصة أن هناك تحديات عديدة ومتنوعة تواجه الاقتصاد أهمها تزايد الاعتماد على النفط في الناتج المحلي التي تجاوزت حاجز ٩٠ في المئة ، مع تضاؤل مساهمة القطاعات غير النفطية ومنها القطاع الصناعي في الناتج المحلي رغم أهميتها القصوى في تعزيز تنويع مصادر الدخل الذي تسعى الحكومة من خلال خططها التنموية المتعاقبة إلى تحقيقها.

ولفت الصناعيون إلى أن تجارب الكويت السابقة مع التنمية والخطط الموضوعة عكست وجود العديد من العراقيل والعقبات التي ساهمت في تعطيل وابطاء عجلة التنمية بسبب الاجراءات الروتينية واتباع سياسة التعقيد والعرقلة، مشيرين الى ضرورة تأهيل البنية التحتية لاستيعاب طرح المشاريع التنموية الجديدة.

وقالوا إن خطة التنمية يجب أن تمضي قدما خاصة أن الاعتمادات المالية متوافرة، كما ان الوقت مناسب لانطلاق قطار التنمية بعد أن عانى الاقتصاد من الركود في أعقاب الأزمة المالية، مضيفين أن الخطة ستساهم في فتح شهية القطاع الصناعي أمام استثمارات جديدة هذا الى جانب تطوير خطوط الانتاج الحالية مع امكانية التوسع في بعض الصناعات التي تتطلبها الخطة.

وأشاروا إلى أن هناك ضرورة للعمل على إشراك القطاع الخاص بشكل فعال بعيداً عن التشريعات والقوانين المقيدة للمستثمرين، وهو الأمر الذي يعزز من قدرات رجال الأعمال في الأداء الاقتصادي خلال المرحلة المقبلة.

وتهيئة البنية التحتية للمشاريع العملاقة

التنمية الجديدة نقلة نوعية في الأداء الاقتصادي

في البداية ، أوضح رئيس مجلس إدارة الشبكة القابضة السابق والخبير الصناعي نايف العنزي أن ما تحتاج إليه الصناعة هو توفير الأراضي للصناعيين الجادين ، خاصة أن هناك الكثير من المصانع بحاجة إلى التوسع الرأسي لزيادة الإنتاجية، وأخرى بحاجة إلى التوسع الأفقي لزيادة قدراتها التخزينية وهو الأمر الذي سينعكس إيجاباً على الأداء الاقتصادي، ومن ثم تنافسية المنتج المحلي، مقارنة بغيره من المنتجات المماثلة والتي يعاني منها المنتج المحلي بسبب رخص الأسعار وجودة المنتجات.

ولفت العنزي إلى أن تنفيذ خطة التنمية سيكون بمنزلة نقلة نوعية في الاقتصاد خاصة ان الاستفادة ستكون عامة لجميع القطاعات بما فيها القطاع الصناعي الذي يتطلع للحصول على مساهمات كبيرة في مشروعات الخطة التنموية.

وتوقع أن يحدث نمو في الطلب على مواد البناء بنسب تتراوح بين ١٠ إلى ١٢ في المئة خلال الفترة المقبلة مقارنة مع الفترة الماضية في حال قيام الحكومة بطرح مشاريع تنموية كبيرة، وهو ما يعني انتعاش صناعة مواد البناء وخاصة الاسمنت والحديد.

وقال إنه من المؤكد أن ترجمة الخطة الى واقع ستساهم في امتصاص فائض الانتاج بالسوق المحلي لمواد البناء بعد قرار وزارة التجارة والصناعة منع تصدير بعض مواد البناء ولجوء بعض الشركات الى تقليص الحصص الانتاجية بسبب تراجع الطلب خلال الفترة الماضية.

العنزي: التوسعات الرأسية والأفقية مطلب ملح لأصحاب المصانع

ولفت إلى أن خطة التنمية الجديدة ستؤدي إلى الاقبال على المنتجات الصناعية المختلفة، والتي قد لا يتم الطلب عليها بكثرة ، مما يجعل أصحاب هذه المصانع يلجأون الى زيادة التشغيل حتى يلبوا طلبات خطة التنمية، مؤكداً على ان دعم المنتجات الصناعية المحلية ضرورة قصوى يجب عدم اغفالها، خصوصا ان الأزمة الاقتصادية قد أتت على الأخضر واليابس في قطاع الصناعة.

خطة تنموية

وحول أهمية خطة التنمية الجديدة للقطاع الصناعي خلال الفترة المقبلة، أشار الرئيس التنفيذي في شركة أسمنت الهلال صلاح الطبطبائي أن هناك ضرورة للعمل على تنفيذ خطة تنموية متكاملة تلبي احتياجات الطلب للقطاعات المختلفة من خلال إنشاء مصانع جديدة تلبي احتياجات خطة التنمية من المواد الأساسية التي قد تكون عبئا على السوق في المستقبل، خصوصا اذا لم يتم توفير أي فرص استثمارية يمكن ان يعمل عليها.

وأشار إلى أن الأسواق الخليجية المجاورة يمكن ان تساهم بنصيب كبير في تلبية احتياجات الكويت من خطة التنمية، وأيضا تساهم في احداث تكامل خليجي ننشده.

وأكد أن الاسراع في تنفيذ خطة التنمية وطرح المشروعات سيساهم بلا شك في استمرار النشاط لدى القطاع الصناعي، بل وتعافيه من تداعيات الأزمة الاقتصادية التي مازال يعاني من تداعياتها.

تعزيز السيولة

وأوضح أن القطاع الخاص لا يحتاج إلى محفظة وطنية لتعزيز السيولة ، مستدركاً أنه على الرغم من ايجابياتها فإن كل الصناعيين لا يطالبون بها ، لأن السيولة لدى القطاع الخاص متوافرة و المطلوب هو تنشيط وتفعيل وتنفيذ القوانين الافضل على مستوى المنطقة والتي تم سنها بهدف النهوض باقتصاد البلد وعدم الاعتماد على النفط كمورد وحيد ورئيسي للدخل.

وأكد أن القطاع الصناعي هو مورد بديل وقوي للقطاع النفطي يقدم قيما مضافة كثيرة الى الاقتصاد الوطني، وهو بحاجة الى تنفيذ القوانين لا ضخ سيولة ، مع العلم ان ضخ السيولة يجعل السوق أنشط وأكثر ، مما يعود بالنفع على الاقتصاد.

وقال إن القطاع الخاص الذي يهمشه المجلسان الوزراء والأمة هو القطاع الذي لا يحتاج الى الحكومة في توفير موارد الدخل ، كما هو الحال في الحكومة التي تعتمد في جميع مشاريعها على مورد النفط، بل هو الذي يضخ السيولة في السوق، وليس بحاجة الى تقديم التسهيلات حتى يسهم كالعادة في رعاية اقتصاد البلاد والحفاظ على متانته وقوته.

وبين الطبطبائي أن كل الدول النامية

الطبطبائي: تعزيز المنتج الوطني في مواجهة الأجنبي

والمتقدمة تعمل على تشجيع الصناعة وتنادي بدعم القطاعات التي ترغب في تقويتها، لتشهد نهوضاً من أي نوع كان، فمثلاً في سنغافورة ركزت الحكومة على قطاع صناعة الأدوية، وأي مشروع في هذا النطاق يعطى المستثمر فيه تسهيلات كثيرة والتي من بينها منحة الارض وإعفاؤه من الضرائب وغيرهما من التسهيلات.

وأشار الطبطبائي أن الكويت وعلى الرغم من تأكيد خطط التنمية المختلفة على تشجيع المستثمرين من خلال توفير الأراضي وتسهيل التشريعات والقوانين ، إلا أن الأراضي إما أن تعطى من قبل الهيئة العامة للصناعة، أو لا يستطيع المستثمر الحصول على أرض مهما كان مشروعه مهما وضخما حتى لو أراد إنشاء مصنع ضخم بمبالغ طائلة من دون الحاجة الى توفير الدعم الحكومي الكويتي له فانه يصطدم بالمعوقات التي تصادفه في الهيئة العامة للصناعة.

وقال إنه من الواجب الترحيب بأي مستثمر أجنبي أو كويتي يتقدم باستثمار

الخرافي: تعديل التشريعات وتأهيل البنية التحتية أبرز المطالب

صناعي داخل السوق المحلي دون الحاجة الى دعم حكومي، فهو يجلب قيمة مضافة إلى الاقتصاد ويوظف كويتيين، ومع هذا يصطدم القطاع الصناعي بالكثير من العراقيل اولها الارض الصناعية غير المتوافرة مشيرين الى ضرورة وجود اراض صناعية تباع وتشترى في المناطق التي لا ترغب الدولة في تقديم الدعم لها، ولكن الحال في الكويت هو الانتظار.

متطلبات تشريعية

ومن جانبه ، أشار رئيس مجلس إدارة شركة السكب عدنان الخرافي إلى أن هناك متطلبات تشريعية يحتاج إليها الصناعيون لتشجيعهم على الدخول إلى سوق الأعمال، مبيناً أن القوانين الحالية لا تصلح لتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري، مبيناً أن هناك معوقات كثيرة يواجهها المستثمر الأجنبي منها الحصول على استثناء من وزارة التجارة لمن يرغب في الدخول باستثماره عبر شريك محلي مع حظر تقلده منصب رئيس مجلس ادارة الشركة مهما كان حجم استثماره، مشيرين الى ان الدلائل على ان الدولة غير جادة في دعم الصناعة الوطنية كثيرة، ابرزها ان نحو ٩٢ في المئة من اراضي الدولة غير محررة، ومع هذا فالقسائم الصناعية مطلب بل حلم كل مستثمر في هذا القطاع.

مشاريع عملاقة

وقال إن دخول الدولة في مشاريع عملاقة والتي بدأت تأخذ طريقها على التنفيذ تتطلب تشجيع الصناعة المحلية، والتي ستساهم بنسبة لا تقل عن ٢٠ في المئة من إجمالي قيمة تلك المشاريع المليارية والتي من أهمها المصفاة الرابعة والوقود البيئي.

وأوضح أن هناك حجم العمالة التي تتطلبها تلك المشاريع تزيد عن ١٠٠ ألف عامل، وهو ما يعني تهيئة البنية التحتية القادرة على استيعاب تلك المشروعات على المدى الطويل. وقال إن هناك ضرورة لوجود تمثيل للصناعيين في لجنة المناقصات بحيث تكون مساهمة في اتخاذ القرار وإبداء وجهة النظر أمام لجنة المناقصات ، بالاضافة إلى أن هناك خطوة تم اتخاذها بهدف توظيف اليد العاملة الوطنية، حيث تم اتخاذ جميع الاجراءات حتى العلاوات الاجتماعية ونسبة العمالة الوطنية، موضحاً أن تشجيع العمالة الوطنية وجذبها للعمل للقطاع الخاص وتوفير مزايا تماثل الموجودة في القطاع العام، فصارت هجرة عكسية من العمل لدى القطاع الخاص الى العمل لدى القطاع العام والتشبث به.

تطوير الصناعة

ومن جانبه ، قال رئيس مجلس إدارة مصانع الدوسري لصناعة الألمنيوم فوزي الدوسري إن هناك الكثير من المتطلبات

الدوسري: تأهيل الكوادر البشرية القادرة على تطوير القطاع الصناعي

للصناعيين في خطة التنمية الجديدة لا تزال على حالها والتي أبرزها توفير الأراضي التي تعد جزءاً رئيساً من تطوير الصناعة في الكويت ، لافتاً إلى أن هناك الكثير من المشروعات الصناعية بحاجة إلى توسع رأسي في ظل التوسعات التي تتطلبها الصناعات ، في حين أن هناك مضاربين يقومون باستغلال أراضي الدولة وبيعها على أساس استثماري وبعيداً عن الغرض المخصص لها من قبل الدولة ، في الوقت الذي ينتظر الكثير من المستثمرين الجادين توفير أراض لهم للبدء بتنفيذ التوسعات المطلوبة في مصانعهم.

وقال إن قطاع الصناعة بحاجة إلى تبني استراتيجيات صناعية متكاملة عملاقة توازي المشروعات النفطية العملاقة التي قامت الدولة بتبنيها والبدء في تنفيذها بشكل متكامل، وذلك لخلق مصادر بديلة للنفط في إطار العمل على تبني الرغبة الأميرية التي تتبناها الحكومات المتعاقبة لتحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري.

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين تحتفل باليوم العربي للتقييس تحت شعار: «التقييس يمنح الثقة ويحسن جودة الحياة»

تحتفل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (Aidmo) و أجهزة التقييس العربية يوم ٢٥ مارس من كل عام باليوم العربي للتقييس، ويصدر المدير العام بهذه المناسبة بياناً يسلط فيه الضوء على أهمية المواصفات القياسية ونشر الوعي بأهمية ومنافع التقييس الذي يمنح ثقة المستهلك، ويوفر له حلاً اقتصادياً للمشاكل الفنية، ويؤمن السلامة والصحة، ويحمي الممتلكات من الأخطار ويحسن أداء وجودة المنتجات والسلع والخدمات.

وبين أن المواصفات القياسية تعمل على تسريع وتيرة طرح المنتجات والخدمات الجديدة وتعزز التنمية الاقتصادية في الدول النامية، إضافة إلى أنها تساهم في خلق الثقة لدى المنتج والمستهلك، لأنها وضعت في بيئة يسودها الانفتاح والشفافية، حيث تساهم جميع الأطراف المعنية في إعدادها. فهي بذلك تمنح الثقة لدى الصانع في قدرته على الولوج الآمن إلى الأسواق العالمية واثقاً من جودة منتجاته على المستوى العالمي. وتعطي الثقة لدى المستهلك لإدراكه بأن هذه المنتجات وضعت على اسس ومعايير تراعي الصحة والسلامة وتحافظ على البيئة وتلبي متطلباته اليومية.

ومن هذا المنطلق كان شعار اليوم العربي للتقييس للعام ٢٠١٤ هو «التقييس يمنح الثقة ويحسن جودة الحياة» إذ إن فاعلية النظم والمنتجات والخدمات المتوقعة هي نتيجة الخصائص الأساسية المحددة في المواصفات القياسية التي تأخذ الجودة والسلامة والكفاءة والفاعلية والتوافقية والمحافظة على البيئة بعين الاعتبار عندما يتعلق الأمر بالمنتجات والخدمات؛ كما أن نشاط القياس والمعايرة وفق المواصفات الدولية يضمن حقيقة إتقان إعداد هذه المواصفات والتحقق من مطابقتها، حيث تشكل معايير/أدوات طرق الفحص والمعايرة وإجراءات التحقق من المطابقة أساس اتفاقيات الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة وعلامات الجودة بما ييسر تبادل السلع والخدمات.

وأغتنم هذه المناسبة لأشيد بأجهزة التقييس ووحدات وأجهزة الاعتماد والمترولوجيا في الدول العربية ودورها في إطار اللجان الاستشارية في المنظمة، والتي أثمرت جهودها وتعاونها مع المنظمة في تحقيق عدد من الانجازات خلال الفترة الماضية أهمها الجهاز العربي للاعتماد واتفاقية الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة وعلامات الجودة، والتحضير لإطلاق الدورة الأولى للجائزة العربية للجودة. إضافة الى البرنامج العربي للمترولوجيا القانونية والبرنامج العربي للمترولوجيا العلمية والصناعية.

ومن المؤمل أن تساهم هذه الانجازات والجهود إلى جانب إعداد المواصفات القياسية العربية الموحدة التي بلغت حتى تاريخه ٩٣٠٦ مواصفة، في توفير الشروط الفنية والموضوعية لتطوير العمل العربي المشترك في مجالات التقييس والجودة، والمساهمة بالتالي في تحقيق جودة المنتجات العربية ورفع تنافسيتها في الأسواق العربية والعالمية، الى جانب مساهمتها في توفير متطلبات نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإقامة الاتحاد الجمركي بين الدول العربية وفق قرارات القمة العربية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

محمد بن يوسف
المدير العام للمنظمة العربية
للتنمية الصناعية والتعدين

aidmo.org/smc

اليوم العربي للتقييس
Arab Standards Day

Standardization
Builds Up Confidence
& Enhances Life Quality

التقييس
يمنح الثقة
ويحسن جودة الحياة

March 25 مارس
2014

الكويت استضافت الاجتماع الـ ١٩ للجنة الدائمة لمكافحة

عقدت اللجنةالدائمة لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي اجتماعها التاسع عشر بتاريخ ١٢-١٣ مارس ٢٠١٤ في دولة الكويت، وترأس الاجتماع الذي عقد في مبنى الهيئة العامة للصناعة رئيس الدورة الحالية المهندس/ خالد عبد الرحمن الفهد نائب المدير العام للتنمية والتراخيص الصناعية، وقد رحب في بداية الاجتماع بأعضاء اللجنة أصحاب السعادة وكلاء الصناعة في دول مجلس التعاون، واطلعت اللجنة على جدول الأعمال واستمعت اللجنة كذلك لتقرير المدير العام لمكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية السيد/ ريحان مبارك فايز، وناقشت الموضوعات المطروحة، والتي منها مستجدات تصديق دول مجلس

الممارسات الضارة في التجارة الدولية لدول مجلس التعاون

التعاون على القانون الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية، حيث أفاد رئيس وفد دولة الكويت في الاجتماع الدكتور/ عبد الله سعد الهاجري مدير إدارة التنمية والدعم الصناعي بأن القانون المشار إليه قد أحيل إلى ملجس الأمة بعد مصادقته من مجلس الوزراء الموقر، كما زود مكتب الأمانة الفنية الدول الأعضاء بنسخة مترجمة من القانون الموحد لمكافحة الإغراق، وذلك لإبداء أى ملاحظات على الترجمة، أما فيما يتعلق بمتابعة قضايا الإغراق والدعم والإجراءات الوقائية مع دول المجلس فقد تم التأكيد على أهمية تبادل المعلومات الخاصة بها بين مكتب الأمانة الفنية والدول الأعضاء، وقد تم أيضاً اعتماد آلية جمع البيانات المتعلقة بتحقيقات القضايا المذكورة من الدول الأعضاء.

عمان استضافت الندوة الخليجية

انعقدت فعاليات الندوة الخليجية الخامسة عشرة حول التبغ والتجارة في سلطنة عمان، بتنظيم من وزارة الصحة بالتعاون مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة بدول مجلس التعاون ومنظمة الصحة العالمية، وضمت الندوة عددا من أوراق العمل منها تأثير التجارة وتحريرها على جائحة التبغ العالمية وتقديم أمثلة من بعض الدول، وتم استعراض كيفية ضمان التآزر بين أهداف الصحة والتجارة وتم تقسيم المشاركين على مجموعات عمل لمناقشة اتفاقيات منظمة التجارة الدولية المتعلقة بالتبغ والتجارة وبروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ ، والعناصر الفعالة وراء نجاح برنامج مكافحة التبغ والملكية الفكرية : الحقوق والتحديات التي تواجه التغليف البسيط لمنتجات التبغ ومكافحة التبغ وعلاقته بالاستثمار والتجارة والتقليل من مخاطر المطالبات بموجب اتفاقات الاستثمار الدولية، ونظرة عامة على بروتوكول القضاء على اتجار غير المشروع بمنتجات التبغ ودخوله حيز النفاذ، والفسح

الخامسة عشرة حول (التبغ والتجارة)

الجمركي للتبغ وتتبع الاثر وعرض تجارب بعض الدول في مكافحة تهريب التبغ، واتفاقيات التجارة الحرة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الامريكية وتأثيرها على جهود مكافحة التبغ ، وضمان الامتثال لاتفاقيات التجارة وتدخل دوائر صناعة التبغ في برامج مكافحة التبغ في اقليم شرق المتوسط وعرضت جميع التوصيات التي ستخرج بها الندوة .

وتعتبر هذه الندوة إضافة لمزيد من اقتراحات الطرق لمكافحة التبغ، حيث يمكن ابتكار أساليب جديدة وفعالة في مكافحة انتشار التبغ (السجائر – المعسل – الشيشة الالكترونية – السجائر الالكترونية .... الخ) في المنطقة ولأهمية هذا الموضوع شارك ممثلون من دول مجلس التعاون، وقد شارك من دولة الكويت ممثل الهيئة العامة للصناعة المهندس / فلاح مبارك الحجرف.

علما بان الهيئة تقوم بالرقابة على دخول منتجات التبغ من حيث البيانات الظاهرية على المنتج، بالإضافة الى وزارة الصحة التي تقوم بفحص مكونات المنتج.

٩ يونيو الاحتفال بيوم الاعتماد العالمي

يحتفل العالم في التاسع من شهر يونيو ٢٠١٤م بيوم الاعتماد العالمي السابع تجاوبا مع قرار المنظمتين الدوليتين للاعتماد:-

- المنظمة الدولية لاعتماد المختبرات (ILAC).
- المنتدى الدولي للاعتماد (IAF).

اللتان اتفقتا على تحديد تاريخ ٩ يونيو من كل عام ليكون اليوم الذي يتم فيه الاحتفال عالميا بالاعتماد كخدمة أساسية في سلسلة تقييم المطابقة للمنتجات والخدمات.

وقد تم في هذا العام اختيار شعار يوم الاعتماد ليكون مرتبطا بتوفير الطاقة وهو:-

«نشر الثقة في عملية الإمداد بالطاقة» «DELEVERING CONFEDANCE IN THE PROVESION OF ENERY»

واختيار الشعار لهذا العام يعكس الأهمية القصوى للثقة التي تقدمها خدمات الاعتماد لعمليات الإمداد بالطاقة، ومن البديهي أن عمليات الإمداد بالطاقة تشمل المئات من الخطوات التي تؤدي في النهاية إلى إمداد المستهلك بالطاقة، وفي ظل التناقص المتنامي في مصادر الطاقة أصبح من الأهمية بأن يتم نشر الثقة في كل هذه الخطوات.

وقد تم اختيار هذه الصفة لهذا العام «الثقة» نظرا لأن الثقة هي المبدأ الأساسي في عملية الاعتماد، فإن المعنى الحقيقي لاعتماد جهة ما هو الاعتراف العالمي بالكفاءة الفنية والإدارية وبقدرة جهة التحقق من المطابقة على القيام بتزويد السوق بمنتجاتها وخدماتها بطريقة موثوقة وفقاً لمتطلبات المواصفات الدولية ذات الصلة ومنها تؤدي إلى تحقيق الهدف الأساسي وهو تسهيل التبادلالتجاري.

هذه العلاقة والتي تطبق على جميع أجهزة الاعتماد والمختبرات واجهزة التفتيش واجهزة الإجازة بمختلف احجامها ومختلف درجات نضوجها ومجالاتها واقتصادياتها.

وبهذه الطريقة يتم تحقيق أهداف اتفاقيات التجارة الدولية (اتفاقية إزالة العوائق الفنية TBT) بتحرير التجارة الدولية والذي ينادي بمبدأ: المنتج الذي تم اختباره في مكان ما، يقبل في أي مكان في العالم بدون الحاجة إلى إعادة الاختبار.

وتشارك دولة الكويت متمثلة بالهيئة العامة للصناعة أجهزة الاعتماد الوطنية والإقليمية في دول العالم في الاحتفال بهذا اليوم لرفع مستوى المعرفة والوعي بأهمية أنشطة الاعتماد وعلاقتها بتسهيل التجارة الدولية وحماية للمستهلك من خلال الحصول على منتجات وخدمات موثوق بها.

وعلى مشارف احتفالية اليوم العالمي السابع للاعتماد فقد تم الآتي:

- في شهر مايو ٢٠١٣، قرر مجلس إدارة هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعه السابع عشر باعتماد اتفاقية مركز الاعتماد الخليجي وبدء أعماله ابتداء من ١ يناير ٢٠١٤م.
- في شهر سبتمبر ٢٠١٣م، حصلت إدارة مختبرات الجودة على الاعتماد الدولي وفقا لمتطلبات المواصفة الدولية ISO/IEC ١٧٠٢٥ والاعتراف العالمي بالنتائج الواردة في تقارير الاختبار الصادرة من مختبر النسيج ومختبر الأصباغ ومختبر الكيمياء ومختبر مواد البناء.
- في شهر ديسمبر ٢٠١٣م، تم اصدار قرار إداري باستحداث قسم شؤون الاعتماد في الهيئة العامة للصناعة لتمثيل دولة الكويت وطنيا في كل ما يختص بنشاط الاعتماد.

مما يدلل على أن الهيئة العامة للصناعة تعزز من جهودها في تطبيق أنشطة الاعتماد والاستمرارية في رفع مستوي المعرفة والتوعية بأهمية نشاط الاعتماد على المستوى الوطني والإقليمي لمواكبة التطورات العالمية.

إعداد: المهندسة/ معصومة أكبر
رئيس فريق جودة المختبرات

World Accreditation Day

9 June 2014

Accreditation: Delivering confidence in the provision of energy

لماذا هي مهملة في الكويت حتى الآن ولم يستفد منها ؟!

تدوير النفايات .. صناعة واعدة تحقق الربح وتحمي البيئة

خاص – «الصناعة والتنمية» :

صناعة تدوير النفايات باتت اليوم حديث العالم أجمع، بحكم دورها الاقتصادي الفعال في كل دول العالم، وعلى الرغم من أهمية هذه الصناعة عالميا، إلا أن الجهود للتقدم بهذه الصناعة في البلاد ما زالت محدودة، فلم تفكر الكويت قط في إنشاء مراكز للاستفادة من كل هذه المخلفات التي تهدر يوميا، والتي تعد ثروة وطنية ضخمة جداً مهملة، هذا ناهيك عن المخلفات الصلبة التي تشمل آلاف الأطنان من الحديد، والزجاج، والأخشاب، والأوراق، ومخلفات المباني من خرسانات وطابوق وغيرها، والتي يعتبر الاستثمار فيها من الاستثمارات الناجحة، التي يغفل عنها الكثير، فلو لم تكن هناك عائدات اقتصادية كبيرة من صناعة تدوير المخلفات، لما توجه الغرب نحو الاستثمار فيها بقوة، فبعض الدول الأوروبية تعتمد بشكل كامل على تدوير المخلفات، وتبني استراتيجياتها الاقتصادية انطلاقاً من هذه الصناعة، وهذا مؤشر على أن هذه المشاريع باتت مشاريع ناجحة، ولو أن انشاء مصنع لتدوير النفايات، لم يكن من فوائده إلا المحافظة على البيئة لكان هذا سبباً كافياً لإنشاء هذا المصنع، ونحن بكل تأكيد نحتاج إلى مثل هذه المشاريع التي تعتبر رافداً مهماً من روافد الاقتصاد.

ومما لاشك فيه أن الكويت تحتاج إلى طرح توجه قوي، يهدف إلى تبني تقنيات من أجل تدعيم سبل الثروة الوطنية في تدوير النفايات، بحكم أن تلك النفايات تشكل ثروة مالية كبيرة، ولا بد من البحث عن التقنيات الحديثة التي تعنى بتدوير النفايات الصناعية وغير الصناعية، والمؤكد أيضا أن تدوير كل النفايات سيمكن الكويت من الحصول على عائدات مادية كبيرة تصب في مصلحة الاقتصاد، إذ إن أغلبية الدول المتقدمة انتهجت منذ عشرات السنين نهج الاستفادة من كل مخلفاتها من أجل إضافة موارد دخل جديدة، وفي ذات الوقت التخلص مما يطلق عليه «مرادم نفايات» إذ تقوم هذه الدول بشكل مباشر بمعالجة مخرجات التدوير، وتحويلها إلى صناعات متعددة، ومواد أخرى يمكن الاستفادة منها في أكثر من مجال اقتصادي .

تعرف صناعة إعادة تدوير النفايات، بأنها الصناعة التي تقوم بتحويل السلع عديمة الفائدة إلى سلع جديدة ومفيدة، تساعد على ازدهار الإنتاج الصناعي الوطني، وتعزز قطاعات الاقتصاد الوطني، من صناعة، وتجارة، وغير ذلك من القطاعات، وتضيف موارد دخل جديدة للاقتصاد الوطني، وتوفر العديد من الموارد، وتحافظ على البيئة من التلوث، وتحد من الاستهلاك غير المسؤول للمنتجات وموارد الطبيعة . وتضم صناعة اعادة التدوير عدة مجالات،مثل تدوير الورق، تدوير المخلفات، البلاستيك، الحديد، وغير ذلك من المواد التي يمكن تحويلها إلى سلع مفيدة، يمكن الاستفادة منها لأغراض متنوعة .

وقد أصبحت مصانع تدوير المخلفات والنفايات تمثل فرصا استثمارية ممتازة للكثير من المستثمرين الذين يبحثون عن مجالات استثمار غير تقليدية، وذلك انطلاقاً من توجه معظم دول العالم منذ سنوات عدة في سلك طريق الحفاظ على البيئة، وتقليل إهدار المنتجات المختلفة والمخلفات، من خلال الاستفادة منها في تصنيع منتجات جديدة. وتتميز مصانع تدوير النفايات والمخلفات بأنها قليلة التكلفة، ولا تحتاج إلى رؤوس أموال كثيرة، وتتميز أيضا بأنها عالية الربح، ومصدر لإنتاج مواد استهلاكية كثيرة ومتنوعة، قد تكون أحيانا رخيصة الثمن، لذلك يقبل عليها الكثير من المستثمرين الباحثين عن فرص استثمارية، تتوافر فيها هذه المواصفات والشروط.

نظراً لأن صناعة تدوير النفايات في الوقت الراهن أصبحت فرس السباق الرابح، الذي تراهن عليه كثير من الدول في دخول قطاعات صناعية مختلفة، فقد استدركت السلطة التشريعية أهمية هذه الثروة المهملة، وتبلور ذلك في تقديم النائب د. منصور الظفيري اقتراح برغبة في مجلس الأمة، بضرورة الإسراع في صناعة تدوير المخلفات، ومزيد من الاهتمام بهذه الصناعة، التي من الممكن أن تشكل رافداً كبيرا وهاماً للدخل القومي، في وقت الكويت هي في أمس الحاجة لتنويع مصادر الدخل، والخروج من دائرة أحادية الدخل التي تدور فيها منذ عقود.

وجاء في اقتراح النائب الظفيري: نتيجة لخطورة التخلص من القمامة، سواء بالحرق أو دفنها، وما تسببه من أضرار كبيرة على صحة الانسان، وانبعاث غازات سامة، مثل ثاني اكسيد الكربون، وقتل الغطاء النباتي، ورفع درجة حرارة الأرض، وانبعاث ملوثات غازية خطيرة على الصحة العامة، أقترح إعادة تدوير المخلفات التي تؤدي إلى فوائد عديدة، من أهمها تقليص التلوث البيئي، وما يتبعه من تراجع الأمراض، وتحسن صحة الانسان، وخفض الضغط على المواد الطبيعية بإبطاء معدلات استنزافها، من استخدام القمامة في صناعة الورق، وتوفير فرص عمل، حيث تمر صناعة تدوير المخلفات بمراحل عديدة . ويعد اهتمام السلطة التشريعية بموضوع إعادة تدوير المخلفات نقطة تحول هامة في إعطاء المزيد من الاهتمام بهذه الصناعة مستقبلا .

ثلاثة مصانع جديدة

وفي اطار بدء تحرك الكويت للاهتمام بصناعة تدوير النفايات، زف مدير عام بلدية الكويت المهندس، أحمد الصبيح، بشرى لأهل الكويت، بانفراجة قريبة تحل مشاكل التخلص من النفايات الصلبة والإنشائية، مؤكدا أن هناك خطة لإنشاء ٣ مصانع جديدة لإدارة وتدوير النفايات في الكويت .

وقال الصبيح في تصريحات نقلتها وسائل الإعلام المحلية، إن المشروعات التي طرحت

حسين : غياب الاستراتيجية المتكاملة أهم معوقات صناعة إعادة الاستخدام والتدوير

وجار تفعيلها تتناول، معالجة النفايات البلدية الصلبة والمخلفات الانشائية، مبينا أهمية مشروع معالجة النفايات الانشائية، والذي كانت الكويت سباقة في انشائه على مستوى المنطقة العربية، وتم افتتاحه وتشغيله مؤخرا بنظام الـ ((B.O.T))، ويدار تحت ادارة الشركة الصناعية لحماية البيئة، والشركة العربية الدولية للمشروعات الصناعية، موضحا أن متوسط النفايات الناتجة عن عمليات الهدم يقدر ما بين ١٨ و ٢٠ الف طن يوميا، ومشروع معالجة النفايات البلدية الصلبة يهدف إلى استقبال وفرز تلك النفايات، والاستفادة منها، إضافة إلى تصميم وتنفيذ موقع ردم صحي، للتخلص من النفايات المتبقية من مصانع المعالجة بأسباب علمية. أما النفايات غير الصلبة فتقدر بـ ٦٠٠٠ طن يوميا، وآخر الاحصاءات تؤكد أن الفرد في الكويت ينتج ما يقارب ١,٥ إلى ٢ كيلو جرام يوميا من المخلفات، وهذا من أكبر المعدلات العالمية.

غياب الاستراتيجية

وعن المعوقات التي تمنع الكويت من تحقيق تطور في صناعة اعادة تدوير المخلفات ، يقول الرئيس التنفيذي لشركة ايكويت للبتروكيماويات ، المهندس محمد أحمد حسين ، إن عدم امتلاك الدولة لإستراتيجية متكاملة ومناسبة للتعامل مع إعادة الاستخدام والتدوير، يعد أهم هذه المعوقات ، خصوصا في ظل قلة دعم وتشجيع وتنسيق الجهات الحكومية للشركات والمبادرات الساعية نحو تدوير المخلفات، يضاف إلى ذلك، عدم وجود

منشأة صناعية متكاملة للقيام بعمليات التدوير بصورة تامة من خلال فصل المخلفات وتنظيفها ومعالجتها ومن ثم تدويرها، كذلك لا يمكن إغفال ضعف الوعي المجتمعي بأهمية التدوير وإعادة الاستخدام ككل، وهو عامل ثقافي واجتماعي في غاية الأهمية لضمان صحة التطبيق.

ويرى حسين أن هناك العديد من الفوائد التي يمكن أن تتحقق من عملية اعادة تدوير النفايات ، من أهمها حماية البيئة والمحافظة عليها، وتقليل الأضرار الناتجة من مرادم النفايات، وزيادة مساحات الأراضي الصالحة للسكن، وكذلك المساهمة في تنويع مصادر الدخل وإطلاق فرص تجارية وصناعية جديدة. مشيرا إلى أنه يمكن استخدام النفايات في العديد من الصناعات ذات الأهمية الواضحة لدولة الكويت، في ظل التصاعد الكبير في معدلات استهلاك الطاقة، حيث ترتفع هذه المعدلات سنويا بنسبة ٨٪ ، لذلك يمكن تكريس وتخصيص إعادة تدوير واستخدام النفايات في توليد الطاقة الكهربائية كما يتم في بعض الدول ، وهذا يساهم في إيجاد مصادر بديلة للطاقة مع المحافظة على المصادر التقليدية مثل النفط والغاز، وأيضا تشكيل قاعدة إضافية للصناعات البلاستيكية حيث أن المواد البلاستيكية تشكل ما يقارب ٣٠ ٪ من مجموع النفايات، وتستهلك الكويت سنويا ما

الحرمي: النفايات في الكويت إحدى الثروات الاقتصادية الضخمة ويجب الاستفادة منها بشكل متطور

يقارب ٦,٥ مليارات كيس يتم تصنيعها من مختلف المواد الورقية والبلاستيكية وغيرهما، حيث يصل متوسط نصيب استهلاك الفرد ٦ اكياس يوميا، وكذلك العديد من الصناعات ذات العلاقة بما يتم استخلاصه وفصله من مواد خام يتم رميها كنفايات مثل الحديد والخشب والورق وغيرهما.

وعن تجربة «ايكويت» في عملية إعادة التدوير عبر اطلاق مشروع اعادة استخدام مياه المصانع، واعادة استخدام ثاني اكسيد الكربون للأغراض الصناعية والغذائية ، يؤكد حسين أن أهمية مشروع ترشيد وإعادة استخدام مياه المصانع ومشروع إعادة استخدام ثاني أكسيد الكربون لا تتبع من كونهما الأوليين من نوعهما على مستوى الشرق الأوسط ودولة الكويت، بل يستمدان أهميتهما الملموسة وأثرهما الواضح من كونهما من أفضل مشاريع إعادة استخدام وتدوير المواد السائلة والغازية على نطاق واسع، بما يشكل ريادة يمكن تطبيقها في العديد من المجالات من قبل مختلف الجهات في دولة الكويت. مبينا أن «ايكويت « شاركت في العديد من المؤتمرات والفعاليات ذات العلاقة بحماية البيئة والتعامل مع المخلفات ، حيث محليا، قامت الشركة بإطلاق العديد من المبادرات ذات العلاقة، منها تأسيس أول مختبر بيئي للقطاع الخاص في دولة الكويت وأول أبراج في دولة الكويت لتبريد مياه البحر، كما أن «ايكويت» تعد أول شركة عالمية تنال شهادة واعتماد المنظمة العالمية للرعاية المسؤولة ذات العلاقة بوضع ضوابط المحافظة على البيئة وحمايتها للشركات الصناعية، وهناك مجموعة من المبادرات التوعوية ذات العلاقة بموظفي الشركة وأقاربهم. كذلك لا يمكن إغفال أهمية التوعوية المجتمعية ودورها في تطبيق مختلف المبادرات خصوصا ما يتعلق بموضوع حيوي مثل التدوير وإعادة الاستخدام، وأيضا ترشيد السلوك الاستهلاكي للحد من تضخم كمية النفايات، وهنا لابد من الإشارة إلى أمر هام حيث قامت مجموعة من الشركات الخليجية، بما فيها شركة ايكويت كعضو مؤسس، قبل سنوات بإطلاق الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات (جيبكا) لفرض دعم كل ما فيه دعم اقتصاديات دول الخليج وتطورها الصناعي، وهذه الأمور من دون شك لا يمكن أن تتم دون مراعاة كافة الجوانب البيئية ذات العلاقة، لضمان منفعة ومصلحة كافة الأفراد. ومن هذا المنطلق، قام جيبكا بتنظيم وإطلاق العديد من الدورات التدريبية

والـنـدوات الإرشـاديـة والفعاليات العملية في سبيل المحافظة على البيئة، مثل مبادرة «نحو بيئة خالية من النفايات» التي تتضمن مجموعة من الفعاليات على مستوى الخليج لتنظيف الشواطئ والمناطق البرية وكيفية تدوير النفايات وغيرها.

معوقات كثيرة لصناعة واعدة

وأكـد حسين أن صناعة إعـادة تدوير النفايات في الكويت تبشر بفرص استثمارية مربحة، وبرغم أنها صناعة مربحة جدا، وتعود بـفـائـدة كـبـيـرة عـلـى الاقـتـصـاد الوطني، بالإضافة إلى أن هذه الصناعة يمكن أن توفر مئات بل آلاف الفرص الوظيفية، لكنها وبرغم كل ذلك لم تجد التشجيع المناسب والاهتمام الكافي، ويعوق الاستثمار في هذه الصناعة كثير من المعوقات على رأسها ضعف الوعي البيئي، وعدم صلاحية الأنظمة والقوانين، التي يمكن أن تشجع هذه الصناعة، أما المعوق الأكبر امام هذه الصناعة، فيتمثل في نقص البيانات، إذ يشكل نقص البيانات الدقيقة عن مكونات وكميات النفايات الصلبة عائقاً كبيراً أمام الاستثمار في هذه الصناعة، إذ أن أغلبية الأرقـام الموجودة تقريبية، وأي مستثمر يفكر دخول هذه الصناعة يحتاج بشكل أساسي إلى البيانات والمعلومات الدقيقة والواضحة، حتى يستطيع أن يحدد، هل الاستثمار في هذه الصناعة مربح أم لا؟ فلا يمكن أن يقبل أي مستثمر على انشاء مصنع اعادة تدوير مخلفات يتكلف ملايين الدنانير من دون أن يكون على معرفة تامة من خلال الارقام الدقيقة، هل حجم النفايات في هذه الدولة يكفي لتشغيل هذا المصنع أم لا؟ وما نوعية هذه النفايات؟ وكيف سيحصل عليها؟ وهذا كله عرقل كثيرا انطلاق هذه الصناعة، ولم تحقق حتى الآن الأهداف المرجوة منها.

ثروة مهمة

وفي شأن الاستفادة من صناعة تدوير المخلفات، يقول الخبير النفطي، كامل الحرمي، تعتبر النفايات في الكويت إحـدى الـثـروات

النقي: على الكويت الاستفادة من تجارب الدول الأخرى الـتـي سـبـقـتـنـا في مجـال تـدويـر النفايات

الاقتصادية الضخمة، والـثروة الحقيقية هي الاستفادة من هذه النفايات بشكل متطور، يخدم حماية البيئة ويحافظ عليها، لذلك لابد من ايجاد تقنية حديثة وتكنولوجيا متطورة للاستفادة من هذه المخلفات والمحافظة على البيئة، مع تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في صناعة تدوير المخلفات، مؤكدا أن المواد الأولية المتوافرة بالنفايات تعتبر ذات فائدة اقتصادية في المجال الصناعي كثيرة.

وأضاف الحرمي، أن هذه الصناعة تلقى حاليا اهتماماً كبيراً في العالم، وهى صناعة تتطور بشكل متلاحق، ورغم تطورها المتلاحق هذا إلا أن الكويت لم تدخل حتى الآن مرحلة الجدية في هذه الصناعة، وما نراه الآن هو جهود فردية، والسبب هو أن هذه الصناعة تحتاج إلى دعم كبير، خاصة في البداية، وتحتاج ألى تشريعات وأنظمة جديدة تحض على أهمية هذه الصناعة من أجل حماية البيئة، فضلا عن فائدتها للاقتصاد الوطني، هذا بالإضافة إلى نشر ثقافة الحفاظ على البيئة من التلوث بين افراد المجتمع بكل فئاته، وإنشاء منظومة متكاملة لهذه الصناعة التي ستعمل على إدخال صناعات جديدة إلى الكويت توفر فرص عمل للمواطنين، وهذا هو الهدف من أي استثمار.

تطور عالمي مستمر

من ناحيته يؤكد رئيس مجلس ادارة شركة الصناعات الكويتية القابضة محمد النقي، أن صناعة تدوير النفايات أصبحت في الوقت الراهن من الصناعات المهمة في الكثير من دول العالم، وتقدم العالم فيها بشكل كبير، ومن الأجدى أن تسارع الكويت في الاستفادة من هذه التجربة، وتوطين هذه الصناعة، لافتا إلى انه يجب الاستفادة من تجارب الدول الاخرى الـتـي سبقتنا في هـذا المـجـال، وهـي تجارب ثرية، وذات فائدة كبيرة للاقتصاد الكويتي والبيئة الكويتية، مع اختيار التجربة الأفضل من كل هذه التجارب، بما يتناسب مع الكويت وطبيعتها ونوعية النفايات المتواجدة فيها، ومما لاشك فيه أن نجاح هذه الصناعة سيوفر على الدولة أموالا كثيرة، تنفقها في مقاولات

١٠ مليارات دولار مهدرة في السعودية

وفق الاحصائيات تهدر السعودية سنوياً ما يقارب ١٠ مليارات دولار، والسبب عدم الاستفادة من مئات الأطنان من النفايات، التي تهدر من دون تدويرها والاستفادة منها بشكل أفضل . وفي الوقت الذي تتسابق الشركات في دول العالم على تدوير هذه النفايات والخروج بمكاسب عدة منها، لا تزال النفايات في السعودية تراوح مكانها، ولا يستفاد منها، بل أن أضرار اهدارها لا تتوقف فقط عند الخسائر المادية، بل هناك أيضا أضرار بيئية جمة تعاني منها مناطق كثيرة في المملكة، ناهيك عن تأثيرها السلبي على نقص الأسمدة الداعمة للمجال الزراعي في السعودية. وقد دعت جهات بيئية متخصصة في السعودية إلى الشروع في إنشاء مصانع كبيرة لتدوير النفايات للاستفادة من هذه الثروة المهملة.

عقود النظافة، والتخلص من هذه النفايات وتحسين البيئة في البلاد.

وأوضح النقي أن النفايات ثروة ضائعة لم يتم الاستفادة منها حتى الآن بالشكل الملائم، مبينا أن ارتفاع مستوى المعيشة في الكويت، والمستوى المالي الجيد لعدد كبير من السكان، وارتفاع الدخول جعل الكويت تعد من الدول ذات الانتاج الكبير للنفايات، في المقابل فإنها أقل البلدان استفادة من تدوير النفايات والاستفادة منها، سواء في منتجات جديدة، أو تصنيع مواد خام تقوم عليها صناعات متعددة، لافتا إلى أن من التجارب الناجحة في عملية تدوير النفايات التجارب الأوروبية، وكثير من الصناعات في أوروبا أصبحت تعتمد على المواد المصنعة من المخلفات، بل تطورت أكثر من ذلك وأصبحت تستخدم المخلفات في توليد الطاقة النظيفة، حتى إن أكثر من ٦٠ ٪ من الطاقة اللازمة لتشغيل مصانع الأسمنت يتم توفيرها من خلال استخدام المخلفات، ونظرا للحملات التوعوية التي تقوم بها الدول الأوروبية، حول أهمية المخلفات، ونشر ثقافة الوعي البيئي في هذه الدولة، أصبح المواطن الأوروبي على درجة كبيرة من الوعي لأهمية صناعة تدوير المخلفات، وأصبح المواطن يقوم بدور مهم في فرز كل المخلفات الخاصة به، وتسليمها في حاويات خاصة لشركات التدوير، التي تتسلمها

البسام: تدوير المخلفات يعود على الدولة بفوائد اقتصادية وبيئية كبيرة

عن طريق مقاولين محليين، وهذا النمط الثقافي نتمنى أن يسود في بلادنا للاستفادة من هذه الثروة المهدرة.

استراتيجية للتطوير

من جانبه يرى نائب رئيس مجلس الإدارة في مجموعة عربي القابضة، حامد البسام، ضرورة اعطاء مزيد من الاهتمام لصناعة تدوير المخلفات لما سيعود على الدولة من فوائد اقتصادية وبيئية من هذه الصناعة، لافتا إلى أهمية أن تقدم الدولة يد العون لهذه الصناعة، حيث ستكون هي المستفيد الأكبر من نظافة البيئة، ونظافة المدن، وستوفر ما ينفق سنويا من ملايين الدنانير على مقاولات النظافة في جميع مناطق الكويت، مؤكدا أن التدوير سيكون صناعة ناجحة وذات جدوى اقتصادية إذا اتبع النظام التخصصي، بحيث تقوم شركات وسيطة ومقاولون بإيصال المواد التي يتم فرزها من مصادر النفايات إلى المصانع التي تكون مهمتها فقط الاستفادة من هذه المواد كمدخلات صناعية جديدة، بينما تستفيد شركات أخرى من نقل المواد، وهذا كله بلا شك سيوفر الكثير من فرص العمل للمواطنين داخل هذه الشركات.

وأوضح البسام، أن الكويت تكاد تكون من أقل دول العالم في الاستفادة من تدوير المخلفات، على الرغم من أنها من الدول كثيرة الانتاج للنفايات، لذلك لابد من وضع استراتيجية قصيرة الأجل، وأخرى طويلة، لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه الصناعة، والاستفادة من هذه الثروة الملقاة على الارض ولا ينظر اليها أحد، ويمكن أن تقام على أساسها مصانع كاملة، تكون داعمة

محاربة صناعة تدوير النفايات

أكد نائب رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي لشركة المهلب للتجارة العامة والمقاولات خالد العبد الغني، عن إعادة تدوير النفايات، في لقاء سابق أجرته معه «الصناعة والتنمية»، أن صناعة اعادة تدوير النفايات لم تستفد منها الكويت بالشكل الأفضل حتى الآن، فجميع مخلفاتنا من الحديد والنحاس والبلاستيك وبعض المخلفات الأخرى يتم تصديرها إلى الخارج وهذا خطأ فادح، فهذه مواد يمكن الاستفادة منها في قيام صناعات متطورة، وللأسف هناك من يحارب هذه الصناعات من أجل تصدير «السكراب» إلى الخارج، وهناك من السياسيين للأسف من يقف ويدافع عن هؤلاء.

والمخلفات سواء كانت عبارة عن حديد، نحاس، بلاستيك، المنيوم، ورق، جلود أو أي مخلفات أخرى والتي لا عد ولا حصر لها، هذه كلها مواد أولية تصلح لإقامة صناعات عليها، والقيام بتصديرها خارج الدولة «خيانة وطنية»، لان من يقوم بهذا الأمر حرم وطنه من مادة أولية يمكن تصنيعها وتدر أموالا للدولة، بعكس لو قام شخص واحد بتصديرها، ففي هذه الحالة ستكون الاستفادة شخصية، ولكن في حال تصنيع هذه المادة فانها سوف تستفيد منها مصانع عدة، وتعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني . كما أن هذه المواد يمكن الاستفادة منها في تصنيع منتجات بأسعار تنافسية رخيصة، أفضل من الأسعار في البلدان التي تصدر اليها هذه المواد، لان هذه الدول تقوم بتصنيع هذه المواد بعد أن يضاف اليها تكلفة النقل والشحن والتصدير، وهذه كلها تزيد تكلفة المنتج، أما تصنيعها في الكويت سيوفر كل هذه التكلفة، وبالتالي تكلفة المنتج ستكون أقل من الدول الأخرى، والغريب في الأمر أن هذه المواد تصدر إلى دول تمنع تصدير هذه المواد من أراضيها لأنها تعرف قيمة هذه المواد.

لصناعات متوسطة وكبيرة، بل من الممكن أن ندخل صناعات جديدة لم تكن موجودة من قبل في الكويت، بالاستفادة من المواد التي يعاد تدويرها، وقد يستفاد منها أيضا في توليد الطاقة، وتوفير ملايين الدنانير التي تنفق سنويا لاستيراد الغاز الطبيعي من الخارج من أجل تشغيل محطات الكهرباء.

المخلفات اليومية

ووفقاً لآخر احصائيات متاحة، والتي أجريت في العام ٢٠١٢، يبلغ إجمالي المخلفات التي تلقى يوميا في القمامة أكثر من ١٠ آلاف طن يوميا، في حين ذكر مدير عام بلدية الكويت أن حجم تلك النفايات يقارب الـ ٦٠٠٠ طن يوميا، ويبلغ متوسط النفايات الناتجة عن عمليات الهدم بين ١٨ إلى ٢٠ الف طن يوميا.

وبناء على دراسات جهات تجارية واستثمارية، فإن عملية الفرز في المصدر عملية ضرورية لإنجاح صناعة التدوير،لأن الفرز في المصنع أمر مكلف اقتصاديا، وقد يتسبب في افشال المشروع الاستثماري ككل، وذلك لأن النفايات التي يتم تجميعها بالطريقة الحالية تكون ملوثة، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة فصلها إلى المكونات المختلفة. ويرى الكثير من الاقتصاديين أن صناعة تدوير النفايات

العبد الغني:

تصدير أي مواد أولية تصلح لإقامة صناعات عليها يحرم الدولة من أموال طائلة

في الكويت حتى تصل إلى الطريق الصحيح، وتستطيع أن تصل إلى نفس المستوى في أكثر من دولة اقليمية تحتاج إلى دعم جيد من قبل الدولة، حتى تعود هذه الصناعة بمردود جيد على الاقتصاد الوطني، فالكويت مازالت متأخرة بمراحل عن الدول الأخرى في هذه الصناعة بالرغم من أهميتها الكبيرة للاقتصاد الوطني.

تدوير المخلفات.. وصناعات متعددة

إن ما يميز صناعة تدوير المخلفات عن غيرها، هو التنوع الذي يمكن أن نحصل عليه من المخلفات، فالمخلفات تحتوي على الكثير من المواد التي تختلف في طبيعتها وتكوينها، والتي يمكن أن تعطي كل منها منتجات مختلفة وكثيرة في الاستخدامات والفائدة، وهناك مثلا صناعة تدوير المخلفات المنزلية التي ينتج عنها صناعة، الورق، الفراء، أكياس النايلون، عبوات بلاستيكية، عبوات زجاجية مختلفة الأحجام، وكذلك هناك صناعة تدوير المخلفات العضوية، والتي يستفاد منها في تصنيع الأسمدة، وغاز الميثان المستخدم في توليد الطاقة، وقد ظهر مؤخرا نوع جديد يعرف بتدوير المخلفات الالكترونية، فاستخدام الأجهزة الالكترونية في تزايد مستمر، ومع تهافت الناس على اقتناء الأجهزة الحديثة ورمي القديمة المستهلكة نتج عن ذلك صناعة تدوير المخلفات الالكترونية مثل الاقراص الصلبة وأجهزة التحكم عن بعد ولوحات المفاتيح والهواتف والبطاريات وغيرها.

من أقدم المعادن المكتشفة وعصب الحياة عبر مر العصور

الحديد

إعداد ـ خالد مصطفى:

قال تعالى { وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ }، وقال سبحانه {وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ }

خصه الله تعالى بالذكر في القرآن وأثنى على قوته ومنافعه لنا .. به قامت حضارات وزالت حضارات، الحديد عصب الحياة حالياً فتصنع منه ومن سبائكه محركات السيارات والشاحنات وآلات المصانع وهياكل وأساسات ناطحات السحاب ولا يوجد آلة أو ماكينة إلا ويدخل في تركيبها الحديد مصداقاً لقوله تعالى { فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ} فلا يقل دوره أهمية عن الماء والهواء حالياً، الحديد عنصر كيميائي وفلز، من أقدم المعادن المكتشفة، يرمز له بالرمز Fe (اللاتينية :ferrum)، يحتل الحديد المركز الرابع من حيث تواجد العناصر في القشرة الأرضية، وهو فلز قابل للطرق والسحب، وغالباً ما يتواجد في الطبيعة في صورة أكاسيد. . كما يُعتبر الحديد أكثر العناصر الكيميائية استقراراً على الإطلاق بسبب توازن القوة الكهرومغناطيسية والقوة النووية القوية داخل نواة الذرة، وتحتوي النيازك الساقطة على الأرض على كميات من الحديد قد تصل إلى ٩٠٪ من كتلة النيزك.

الحديد في حالته النقية أكثر ليونة من الألومنيوم وفضي اللون، وتزداد صلادته بإضافة بعض العناصر السبائكية كالكربون بنسب معينة، فيتكون سبيكة الصلب، وهي أقوى ألف مرة من الحديد النقي، ويعد الحديد أقوى الفلزات على الإطلاق.

اكتشاف الحديد تم قبل ٥٠٠٠ سنة قبل الميلاد، وأقدم اكتشاف لأشياء حديدية استعملت من قبل الإنسان هي حلي وجدت في مصر صنعت من حديد نيزكي وذلك حوالي ٤٠٠٠ سنة قبل الميلاد. أدى اكتشاف الصهر حوالي ٣٠٠٠ سنة قبل الميلاد إلى طغيان استعمال الحديد في صناعة الأدوات والأسلحة، مما مهد لبدء العصر الحديدي قبل ١٢٠٠ سنة من الميلاد.

العصر الحديدي

حصل إنسان ما قبل التاريخ على الحديد من النيازك، ومن ثَمّ استخدمه في صناعة العُدَد والأسلحة ومكونات أخرى. وكلمة حديد تعني في العديد من اللغات القديمة فلزا من السماء. ولقد استُخدم حديد النيازك في فترات قديمة جدًا يعتقد أنها تصل إلى أربعة آلاف عام قبل الميلاد. ولكن لا توجد أي أدلة مؤكدة تبين بداية استخدام الحديد المستخلص بالصهر والاختزال من الخامات الأرضية، أو تشير إلى المكان الذي بدأ استخلاص الحديد فيه لأول مرة.

خنجر من ثقافة هالستات، أوائل العصر الحديدي (٤٥٠-٨٠٠ قبل الميلاد)، وسط أوروبا.

ويُعتقد أن الحيثيين هم أول من عرفوا الحديد بكميات ضخمة. وقد عاشوا فيما يعرف الآن باسم تركيا الآن . وفي عام ١٤٠٠ ق.م. اكتشف الحيثيون كيفية تصنيع الحديد وأساليب تصليد العُدد والأسلحة الحديدية. وحول هذه الفترة نفسها تقريبًا طوّر سكان كل من الصين والهند طرقًا وأساليب لاستخلاص الحديد. وعندما وصل العالم إلى القرن العاشر قبل الميلاد كانت معظم الحضارات القديمة حينذاك قد توصلت إلى تقنيات تصنيع الحديد، وهكذا بدأ العصر الحديدي.

اتسمت أفران استخلاص الحديد الأولية بالضحالة وعدم العمق. وكانت مجمراتها تشبه الطبق، وكان يُسخّن خام الحديد مع الفحم النباتي في مجمرة الفرن. وبعد مرور عدة ساعات على بدء التسخين يفقد خام الحديد أكسجينه إلى الكربون الساخن المحيط به، ويتحول الخام إلى فلز الحديد في صورة لامعة.

صب قضبان الحديد (الغفل) الخام ، شيكاغو، ما بين ١٨٩٠ و ١٩٠١

ولم يكن يُستخدم فلز الحديد الناتج مباشرة، ولكن يعاد تسخينه مرارًا وفي كل مرة يُطرق للتخلص من بقية الشوائب القصيفة الصلدة.

تمكن صُنّاع الحديد نحو عام ١٢٠٠م من إعادة تسخين وتشكيل وتبريد الحديد المستخلص لإنتاج وتصنيع الحديد المطاوع. وقد كانت خواص الحديد المطاوع الناتج تشبه إلى حد بعيد خواص الفولاذ الكربوني المنتج في العصور الحديثة.

أما في أوروبا لم تتطور طرق وأساليب تشكيل الحديد المنصهر في صورة منتجات استهلاكية مناسبة بصورة مرضية حتى حلول عام ١٥٠٠م. وفي بداية القرن الثامن عشر الميلادي بدأ صناع الحديد البريطانيون في استخدام الكوك بدلاً من الفحم النباتي في الأفران العالية نظرًا لنقص الأخشاب، وهي المصدر الأساسي للفحم النباتي.

ونظرا لأن الحصول على الحديد كان يتم مباشرة من خام الحديد فان العملية تسمى» الاختزال المباشر» ومن المعروف أن طريقة الاختزال غير المباشر استخدمت لأول مرة في بلجيكا سنة ١٦٢٠ ميلادية وأمكن الحصول على قضبان من الحديد الغفل (Pig iron هو منتج وسيط لصهر خام الصلب) المختزل اختزالا غير مباشر في فرن مملوء بالحجر الجيري وبمجرد أن يبدأ الخام في الانصهار تسقط نقط الحديد المنصهر وتتعرض لتيار هواء منفوخ ويقوم أكسجين الموجود في تيار الهواء بتخليص الحديد الغفل من الكربون والسليكا وتتكرر هذه العملية عدة مرات ليتم اختزال محتوى الكربون الزائد ويتحول الحديد الغفل إلي حديد مطاوع وأقدم إنتاج للحديد في ألمانيا تحقق في أفران الحفرة «pit furnace» أو في أفران قائمة قصيرة «low shaft» من الطفلة وصخر المحاجر وفيها كان يُحول خام الحديد إلى حديد مطاوع بالطريقة المباشرة حيث كان الخام يغسل للتخلص من الشوائب بقدر الامكان ثم يصهر في هذه الأفران باستخدام الفحم الحجري وبمساعدة تيار الهواء . وفي نهاية العصور الوسطى بدأ التخصص في عمليات الإنتاج والتصنيع وأقيمت منشآت لتصنيع الصلب الذي ينتج في ورش الصهر والطرق الى منتجات نهائية مثل السكاكين والخناجر والسيوف .

صانع سيوف وخناجر في دمشق - سورية قديما

يتبع

Sultan International Electronics Co. W.L.L. SIE شركة سلطان العالمية للإلكترونيات ذ.م.م

DIGI

BIRCH

Barcode Printer طابعة باركود

LAUREL

ماكينة عد وكشف التزوير
Note Counter with Counterfeit Detection

ميزان إلكتروني
Weighing Scale

ماكينة عد وفرز وكشف التزوير
Currency Sorter

TOWELL

Sultan Triveni .Gen. Trdg. & Contg Co. W.L.L

FOR ALL PACKAGING MACHINES & MATERIALS

شركة سلطان تريفني للتجارة العامة والمقاولات ذ.م.م.

حلول لجميع أنظمة التعبئة والتغليف

minipack-torre

Hana CORPORATION LTD

ماكينة تفريغ الهواء
Table Top Vacuum Turbo

ماكينة تغليف Cling Wrapper

طابعة تاريخ يدوية
Table Imprinter

ماكينة لحام يدوي
Hand Sealer

Sultan International Printing Co. W.L.L. SIP شركة سلطان العالمية للطباعة ذ.م.م.

SPECIALIST MANUFACTURER OF LABELS ON ROLLS

ليبل لاصق وغير لاصق على شكل رول

Printed Tapes as per order
تيب لاصق مطبوع حسب الطلب

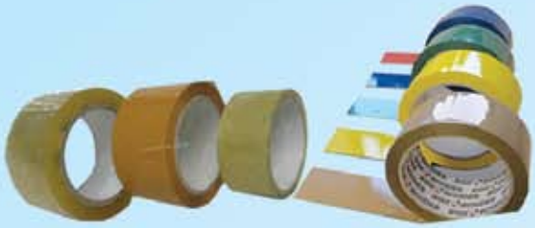

TOWELL

Tel.: 24759755 - 24734321 - 24749036 - 24749034 - 24759840 Fax: 24734320, 24713485 P. O. Box: 595, Farwaniyah 81016 - Kuwait
E-mail: info@sultan-international.com, main@sultan-triveni.com www.sultan-international.com

دلال

زيت دوار الشمس

الاختيار الصحي

خال من الكولسترول

شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية

KUWAIT FLOUR MILLS & BAKERIES CO.

Sultan Triveni .Gen. Trdg. & Contg Co. W.L.L

FOR ALL PACKAGING MACHINES & MATERIALS

شركة سلطان تـريفني للتجارة العامة والمقاولات ذ.م.م.

حـلـول لجـمـيع أنـظـمـة الـتـعبئـة والـتـغـلـيف

Sauven EXTEND minipack-torre CRYOVAC Sealed Air Corporation KOMET

- Stretch Film
- Shrink Film
- PVC Shrink Film
- Bubble Film
- Strapping Rolls
- Clear & Brown Tape
- Vacuum Pouches
- Cling Film

جهاز تفريغ الهواء عند تعبئة المنتج
Vacuum Packing Machine

ماكينة لحام أتوماتيك
Table Top Automatic Sealer

طابعة سريعة للطباعة على العبوات
Codajet 6000 Inkjet Printer

طابعة سريعة للطباعة المتحركة
Handy Mobile Inkjet Printer

ماكينة لحام
Foot Sealer

جهاز كشف معدات معدنية
Converyer Systems For Metal Detectors

ماكينة تغليف أتوماتيك
Automatic Magazine Packing Machine

مواد التغليف الاستهلاكية
Packaging Consumables

جهاز تغليف حراري نصف أتوماتيك
Ecomodular Sealer + Tunnel

ماكينة حزم
Strapping Machine

جهاز تغليف الطبليات للشحن والتصدير
Pallet Wrapping Machine

ماكينة تغليف افقية
Horizontal Flow Wrapper

جهاز تغليف حراري
Shrink Wrapping

جك إلكتروني (رافعة صغيرة)
Fork Pallet Scale

ماكينة إغلاق الكراتين بالتيب
Carton Sealing Machine

ماكينة تعبئة الحبوب
Vertical Form Fill Seal Machine

Tel.: 24759755 - 24734321 - 24749036 - 24749034 - 24759840. Fax: 24734320, 24713485
.P. O. Box: 595, Farwaniyah 81016 - Kuwait
E-mail: main@sultan-triveni.com, info@sultan-triveni.com www.sultan-international.com